

الفصل الثانى

التغيرات السكانية والاجتماعية وأثرها على التعليم في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٨ .

- ١- التغيرات السكانية في مصر والقاهرة خلال فترة الدراسة
- أ- تطور أعداد السكان والزيادة الطبيعية في مصر والقاهرة
- ب- الخدمات الصحية
- ج- أثر التغيرات السكانية على الأوضاع التعليمية في مصر والقاهرة
- ٢- الهجرة الخارجية وعلاقتها بالتعليم خلال فترة الدراسة
- ٣- الهجرة الداخلية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والتعليمية
- ٤ - مشكلة الإسكان
- ٥ - التطور الإدارى لمدينة القاهرة

الفصل الثاني

التغيرات السكانية والاجتماعية

وأثرها علي التعليم في مصر في الفترة ٧٤-١٩٩٨

تستحق مشكلة التضخم السكاني السريع في مصر أن تكون في مقدمة الدراسات التي تتأثر بالغاىة والاهتمام لأهميتها وخطورتها^(١)، فمشكلة السكان في مصر ، وما تثيره من تحديات تواجه طريق التنمية الاقتصادية هي بالقطع أهم وأدق الموضوعات الاقتصادية التي تمس حياتنا نحن شعب مصر مسا مباشرا مؤثرة في مستقبلنا الاقتصادي^(٢) . ولذلك احتلت هذه المشكلة مكانة بارزة في دائرة اهتمام المجتمع سواء علي المستوي الشعبي أو الرسمي ، حتى أن رئيس الدولة قال عنها "لقد أدركت بوضوح أن التحدي الحقيقي أمام التنمية هو استمرار النمو السكاني بالمعدلات العالية السائدة في مصر ، اتفقت جميع الآراء علي أن الزيادة في عدد السكان تلتهم حصاد التنمية جميعا ، وتؤدي إلى ظهور ، البطالة وانتشار الأمراض الاجتماعية^(٣) وأيضاً يقول: إنها "تؤثر تأثيرا مباشرا علي قدرتنا علي توفير المأكل والملبس والسكن والعمل والدواء والتعليم والثقافة لكل فرد من أبناء مصر"^(٤) هو ما يعني أن المشكلة السكانية تنشأ من زيادة السكان ، ونقص الموارد الاقتصادية الملانة لهم^(٥) لكن هناك رأي آخر يقول: أن المشكلة تكمن في التناقض بين الزيادة السكانية ، والنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد حيث إنها ظل للتخلف ونتيجة له ، وليست سببا فيه ، فكلما ارتقي الناس زاد ميلهم لتنظيم أعدادهم ، ولذلك فالزيادة السكانية تعتمد علي مجموعة كبيره من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والحضارية^(٦).

وعليه فإن العامل السكاني من العوامل الهامة التي ركز عليها علماء الاجتماع في دراستهم لعوامل التغير الاجتماعي عانميا و محليا ، فالمجتمع مجموعة من الأفراد ، يعيشون معا ، لذلك فإن أي تغير في التراكيب العمرية أو النوعية لهؤلاء الأفراد يؤدي حتما إلى نوع من التغير الاجتماعي سواء في النظم الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية العمرانية أو التربوية حيث تنشأ كل هذه النظم من نشاط أفراد المجتمع^(٧) . ومن هنا فإن مناقشة التغيرات السكانية وأثرها علي التعليم تعد مناقشة لواحد من أكبر العوامل الاجتماعية وأكثرها تشعبا وتأثيرا علي غيرها من الظواهر والنظم الاقتصادية والاجتماعية كاللتنظيم.

بالإضافة إلى أن دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمدينة المصرية يعتبر نموذجا ملائما لدراسة أحوال المجتمع المصري بصفة عامة ، وذلك علي اعتبار أن قضاياها لا تمس مجتمع المدينة

(١) صلاح الدين نامق: "اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني" (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٠) ص: ١٨١

(٢) صلاح الدين نامق: "مشكلة السكان في مصر مقوماتها وتحدياتها الاقتصادية" (القاهرة دار النهضة العربية ١٩٧٣) ص: ٢٠

(٣) ج.م.ع. الهيئة المصرية للاستعلامات "مبارك والتنمية الاجتماعية ١٩٨١-١٩٩٣ ص: ١٢.

(٤) المرجع السابق ص: ١٣

(٥) صلاح الدين نامق: "اقتصاديات السكان في التضخم السكاني" مرجع سابق ص: ١٦

(٦) انظر:

- رمزي زكي: "مشكلة التضخم في مصر" (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠) ص: ٢١٠ .

- رمزي زكي: "قضايا مزعجة" (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣) ص: ٢٤٤-٢٤٥ .

(٧) حول العوامل السكانية وأثره في التغير الاجتماعي يمكن الرجوع الي

- سناء اخواني: مرجع سابق ، ص: ٢٥٦- ٢٥٧

- صلاح العبد والأخرون: مرجع سابق ص: ٤٩- ٥١

- عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق ص: ٤٩٨- ٤٩٩

وحدد ، وإنما تمثل انعكاسا طبيعيا لكل التفاعلات الناجمة عن التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المصري بأكمله . والناجمة عن التطور التاريخي الذي تمت في حشاياد تلك التفاعلات ^(١) . ولعل هذا أكثر ما يكون وضوحا إذا ما كانت الدراسة تتصدى لمدينة هي عاصمة الدولة ، وبها حوالى ثلث سكان الجمهورية (٢٦.٨٧ %) ، وأكثر من عشر أجمالي الجمهورية (١١.٤٥) ^(٢) .

إن مدينة القاهرة كعاصمة لجمهورية مصر العربية لا تستمد مكانتها فقط من كونها عاصمة لأكبر دولة عربية شرق أوسطية . ولكنها اكتسبت أهمية كبرى من كونها تلخيصا لتاريخ مصر والعالم المحيط بما لها من دور ديني ثقافي سياسي اقتصادي على مر العصور المختلفة ، وهي تضاهي في تأثيرها على الدول المحيطة بها عربيا وعالميا تأثير مدن كبرى مثل باريس والفايكان ^(٣) . فالقاهرة بما لها من موقع وطبيعة جغرافية تعد من المدن العظمى القلائل في العالم ، كما أنها المدينة الأولى في قطاع مائل متصل من العالم القديم قد يصل إلى ثلث مساحة هذا العالم ، فهي من المدن القلائل التي يخترقها نهر عظيم كنهر النيل ، حيث تمتد كتلتها المبنية على ضفتيه الشرقية والغربية ، وتفصلها بحيرة متسعة ومادنة ، فلها موقع لا تحاكيها فيه أى مدينة أخرى ، فمصر جغرافيا هي مصب نهر النيل ، ولكن القاهرة معاشيا هي مصب مصر ، حيث تلتقي فيها خطوط شبكات النقل المختلفة ، ويتركز فيها تراكبات عالية من الموارد الاقتصادية ، والبشرية والمادية والمعيشية ^(٤) . كما أنه نتيجة لهذه الأهمية التي تميزت بها القاهرة ، ولكونها عاصمة البلاد في العصر الحديث استحوذت القاهرة على قدر كبير من اهتمام المسئولين خلال العقود المتعاقبة حتى أصبحت مركز جذب حضارى للسكان داخل وخارج البلاد ، مما ساعد على زيادة التحضر بها نتيجة لإقبال الكثير من أبناء الريف على القدوم إليها لتحقيق حياة أفضل ^(٥) .

لكل ما سبق عن أهمية القاهرة بالنسبة لمصر ، وأيضا لأنها المدخل الأقرب لمنطقة الدراسة الحالية ، فسوف تتم مناقشة ما حدث في القاهرة من تغيرات سكانية وتعليمية ضمن مناقشة هذه التغيرات بالمجتمع المصري ككل .

لعل من أول وأقرب التغيرات السكانية للذهن هو تزايد عدد السكان من فترة لأخرى ، وما يصحبه من تغير في معدلات المواليد والوفيات ، حيث أن التغير السكاني له ثلاثة عناصر هي المواليد والوفيات والهجرة ^(٦) .

(١) محمد الجوهري ، سعاد عثمان المرجع السابق ص: ٧
(٢) رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " وصف مصر بالمعلومات " (الكتاب السنوي ، الإصدار الثالث ، أغسطس ١٩٩٧) ص: ٢٥ .
(٣) Ibrahim, Saad EL dien, "A Sociology Profile" In, saqqaf, Abdulazzizy., "The Middle East City", (APWPA Book , paragon House Publishers, New yoeck, 1987) p:187.

(٤) عن أهمية القاهرة يمكن الرجوع إلى :
- جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ص : ٦-٥ .
- محمد السيد فرحات : " المدن الكبرى - مشكلاتها وتطلعاتها - دراسة في آثار النمو الحضري لمدينة القاهرة في النمو العمراني الحضري في المدينة العربية ، المشاكل والحلول " . ج ٢ (المعهد العربي لاتماء المدن ، ١٩٨٦) ، ص : ٩٩٦ .
- فتحي مصبحي : " تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى " (القاهرة ، دار المدينة المنورة ، ١٩٨٨) ، ص : ٥ .

(٥) Wilan , Uuni: "Changing Housing Strategies And Patterns Among The Cairo Poor, 1950-85 " , In Amis Philip and Layed . Peterc(eds): " Housing Asfrica's Poor " , African Seminars , New Series , Manchester , University Press, 1990 , p.125.

(٦) توماس ت. كين وأرثر هويت : " دليل السكان " (واشنطن ، مكتب مرجع السكان الولايات المتحدة ، ١٩٨٠) ص : ٦٢ .

جدول رقم (١)

تطور أعداد السكان ومعدلات المواليد والوفيات بالجمهورية والقاهرة خلال فترة الدراسة (١).

السنة	الجمهورية					القاهرة				
	عدد السكان	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	معدل وفيات الأطفال	عدد السكان	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	% نسكان
	التقديري بالآلاف في منتصف السنة	الحياء	الحياء	الحياء	الوضع	التقديري بالآلاف في منتصف السنة	الحياء	الحياء	الحياء	القاهرة إلى جملة الجمهورية
١٩٧٥	٣٦٩٩٠	٣٦	١٢,١	٣٢,٩	٨٩	٥٠٤٩,٦	٣١,٤	١١	٢٠,٤	١٣,٦٥
١٩٨٠	٤٢١٢٦	٣٧,٥	١٠	٢٧,٥	٨٦	٥٧٢٢,١	٣٣,١	٩	٢٤,١	١٣,٥٨
١٩٨٦	٤٩٨٦٤	٣٨,٦	٩,٢	٢٩,٤	٤٧,١	٦٠٠٠,٤	٣٠,٩	٩,٦	٢١,٣	١٢,٠٣
١٩٩٠	٥٥٥٨٦	٣٠,٩	٧,١	٢٣,٨	٣٨	٦٥٠٤,٦	٢٣,٥	٦,٨	١٦,٧	١١,٧
١٩٩١	٥٥٦١٢	٢٩,٩	٧,١	٢٢,٨	٣٦,٢	٦٦٢١,٣	٢٢,٨	٦,٨	١٦	١١,٩١
١٩٩٢	٥٥٧٣٩	٢٦,٣	٦,٦	١٩,٦	٣٦,٣	٦٧٣٧,٤	١٩,٨	٦,٤	١٣,٤	١٢,٠٩
١٩٩٣	-	٢٧,٤	٦,٤	٢١	-	-	-	-	-	-
١٩٩٤	٦٠٥٣٨	٢٧	٦,٤	٢٠,٦	٣٠,٨	٦٩٣٩,٣	٢٢,٩	٦,٩	١٦	١١,٤٦
١٩٩٥	-	٢٧,٧	٧	٢٠,٧	-	-	-	-	-	-
١٩٩٦	٦١٤٥٢	٢٧,٦	٦,٢	٢١,٤	-	٦٧٨٩,٥	-	-	-	١١,٥
١٩٩٧	-	٢٩,٤	٦,٨	٢٢,٦	-	-	-	-	-	-

يظهر الجدول كثيراً من الأمور الهامة منها:

يزداد السكان بصورة كبيرة في كل من القاهرة والجمهورية بمرور الوقت ، ويعود ذلك إلى انخفاض عدد الوفيات بصورة كبيرة عن عدد المواليد ، فإن معدل الزيادة الطبيعية يظهر دائماً فائضاً مستمراً في عدد السكان رغم تناقص المعدل خلال فترة الدراسة . حيث إن " معدل الزيادة الطبيعية هو المعدل الذي يزيد به السكان (أو ينقص) خلال سنة معينة بسبب فائض في المواليد (أو عجز) بالنسبة للوفيات ، ويعبر عنه كنسبة إلى العدد الأساسي للسكان . ولا يشمل هذا المعدل النتائج المترتبة على الهجرة إلى البلاد أو منها " (٢)

(١) مأخوذ عن :

ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " إحصاءات المواليد والوفيات - ١٩٧٥ " ، مارس ١٩٧٩ ص : ٢٦,١٠,٣
ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠ " فبراير ١٩٨٦ ص : ٣٣,١٢,٣
ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠ " فبراير ١٩٨٦ ص : ٦٣,٤٠,٣
ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠ " فبراير ١٩٨٦ ص : ٦٥,٤٠,٣
ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠ " فبراير ١٩٨٦ ص : ٥٠,٣
ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠ " فبراير ١٩٨٦ ص : ٦,٣
ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠ " فبراير ١٩٨٦ ص : ٥٥,٤٠,٣
بيانات الإعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ عن :

ج.م.ع ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " الكتاب الإحصائي السنوي ، ١٩٩٢ - ١٩٩٧ " ، يونيو ١٩٩٨ ص : ٣٦
أعداد السكان في الجمهورية والقاهرة لعام ١٩٩٦ عن :

ج.م.ع ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " ملخص النتائج الأولية للتعديلات العام للسكان والإسكان والمنشآت العامة لعام ١٩٩٦ " ، ص : ٣٠,١
هذه النسبة على أساس جملة السكان داخل الجمهورية ليلة العد أما عدد السكان العن في هذه النتائج هو جملة السكان داخل وخارج الجمهورية ليلة العدة .
(٢) توماس ت كين وأرتور هوت : مرجع سابق ، ص : ٦٤ .

انخفض معدل المواليد بصورة ملحوظة طوال فترة الدراسة وهو في القاهرة دائما أقل منه فى الجمهورية . وهو غالبا يرتبط بنسبة التعليم^(١) . التي تتحسن من فترة لآخرى حيث انخفضت نسبة الأمية في الجمهورية من ٤٩.٦% عام ١٩٨٦ إلى ٣٨.٦% عام ١٩٩٦^(٢) . كما انخفضت في القاهرة من ٣٠,٩٥% عام ١٩٨٦^(٣) إلى ٢٣,٣% عام ١٩٩٦^(٤) .

انخفض معدل الوفيات بدرجة ملحوظة . وهو عامل يرتبط بتحسين الأحوال والخدمات الصحية في كافة صورها^(٥) ، والناتجة عن تحسن الأحوال الاقتصادية السابقة . والذي أدى إلى التطور التالي في الخدمات الصحية .

الخدمات الصحية

ينظر إلى المؤشرات الصحية على أنها دليل على مستوى المعيشة ، ومن هنا فإن تحسين الأحوال الصحية يعد خطوة هامة للارتقاء بالمهارات والقدرات وسبيل لدخول سوق العمل ، والمساهمة في التنمية^(٦) . كما أن للأحوال الصحية تأثيرا هاما على التحصيل الدراسي ، والقدرة على التعلم^(٧) . ولذلك أولت الدولة عناية هامة لتوفير الخدمات الصحية على النحو التالي .

- زاد عدد الأسرة بالمستشفيات فمن ٨٠٢٩٨ سرير عام ١٩٧٨/٧٧ إلى حوالي ٨٤٠٠٠ سرير عام ٨٢/٨١ ، كما زاد عدد الأطباء من ٦٤٣ ألف طبيب عام ١٩٧٨/٧٧ إلى ٩١٩ ألف طبيب عام ١٩٨٢/٨١ أي معدل طبيب لكل ٠.٦ ألف من السكان عام ١٩٧٨/٧٧ ، وانخفض إلى معدل طبيب إلى ٥ر. ألف من السكان في عام ١٩٨٢/٨١^(٨) .

- خلال الفترة ١٩٩٨/٨١ تحسنت الخدمات الصحية على النحو التالي^(٩) . زاد عدد الأسرة إجمالا من ٨٤٢ ألف سرير إلى ٢٤ ألف سرير أي بنحو ٣٩ر٨ ألف سرير بنسبة ٤٧% منها ٥٨% تتبع وزارة الصحة ، والباقي يتبع المستشفيات التعليمية والجامعية ، والمؤسسة العلاجية . والتأمين الصحي ، والقطاع الخاص .

كذلك زادت المستشفيات العامة والمركزية من ١٦٩ مستشفى إلى ٢٢٧ مستشفى بنسبة ٣٤%

(١) صلاح الدين نامق : اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني " مرجع سابق ، ص : ١٩٣-١٩٢ .
(٢) ج.م.ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : ملخص النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت العامة لعام ١٩٩٦ " ، مرجع سابق ، ص : ٤٨٠٤٢ .
(٣) ج.م.ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد السكاني العام ١٩٨٦ " المجلد الثاني ، النتائج النهائية إجمالية الجمهورية ، ص : ٤٨٠٤٢ .
(٤) ج.م.ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ في أقسام محافظة القاهرة ، ص : ٥ .
(٥) ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ : العام الثانى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ مايو ١٩٩٨ ص : ٣٢١ .
(٦) ج.م.ع. ، معهد التخطيط القومى : " تقرير التنمية الاقتصادية البشرية ، مصر ١٩٩٦ " ص : ١٠٨ .
(٧) ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم : " مشروع مبارك القومى ، إنجازات التعليم فى أعوام " أكتوبر ١٩٩٥ ، ص : ١٦٥ .
(٨) ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " الأطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢-١٩٨٣/٨٦-١٩٨٧ " ح ٢ ، الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص : ١٥٣ .
(٩) ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ " ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢-١٩٣ .

وزادت الوحدات الصحية الريفية من ١٨٨٠ وحدة إلى ٢٧٠٠ وحدة بنسبة ٤٤% . وزادت المستشفيات القروية من ٣٩ مستشفى إلى ٢٧٥ مستشفى أي زيادة ستة أمثال .

زاد عدد الأطباء من ٥٢,٢ ألف طبيب إلى ١٣٥ ألف طبيب بزيادة نسبتها ١٥٩% . وزاد عدد أطباء الأسنان من ٦,٨ ألف طبيب إلى ١١٦,٢ ألف طبيب بزيادة نسبتها ١٣٨% ، وزاد عدد الصيدالنة من ١٧,٦ ألف صيدلي إلى ١٣٥,٥ ألف صيدلي بزيادة نسبتها ١٠٢% ، وزاد عدد فئات التمريض من ٦٠,٢ ألف ممرضة إلى ١٥٢ ألف ممرضة بزيادة نسبتها ١٥٣%

ارتفع نصيب الألف نسمة من ٤,٢ إلى ٥,٨ صيدلياً ، ومن ١,٤٣ إلى ٢,٥ ممرض ، ومن ١٦,٠ إلى ٢٧,٠ طبيب أسنان ، ومن ١,٢٤ إلى ٢,٢٢ طبيب ويقترب هذا الرقم الأخير من نظيره على مستوى البلدان الصناعية حيث يبلغ نصيب الألف نسمة ٢,٥ طبيب (١) .

كما تم أعداد وتجهيز ٣٢١٦ عيادة مدرسية لإتاحة تطبيق نظام التأمين الصحي على طلاب المدارس (٢)

أما عن إنجازات الخطة الخمسية (٩٢/ ١٩٩٣ - ٩٦/ ١٩٩٧) في مجال صحة طلاب المدارس، فقد تم مد مظنة التأمين لتغطي جميع الأطفال في السن المدرسي الذين يبلغ عددهم نحو ١٣,٩ مليون طفل في عام ١٩٩٧/٩٦ ، وتخدم هذه الرعاية ستة مستشفيات للطلبة : ٥٨ مجموعة صحية مدرسية ، ١٧ وحدة تخصصية ، ١٨٢ وحدة صحية مدرسية / ١٦٧ عيادة ، ٣٨ وحدة أسنان فرعية ، وتم إنشاء ثلاث مستشفيات للطلبة بمحافظات الإسكندرية ، القليوبية وأسيوط (٣) ، وقد جاءت هذه الرعاية الصحية لطلاب ضمن ما سبق إيضاحه من اعتبار التعليم مشروع مصر القومي خلال التسعينيات .

بانسبة لتوفر الخدمات الصحية الأخرى. فقد وصلت المياد المأمونة إلى ٩٨,٦% من أسر محافظة القاهرة ، و ٨٣,٣% من أسر الجمهورية (٤) في عام ١٩٩٤ ، ويحصل على الخدمات الصحية ١٠٠% من سكان الحضر ، و ٩٩% من سكان الريف الذين يحصل ٦٩,٤% منهم على مياد مأمونه في عام ١٩٩٥ (٥). إلا أنه مازال ٢,١% من السكان لا تتوفر لهم فرص الحصول على مياد مأمونة في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ أو هناك ٩% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ (٦) وهو ماله تأثير كبير على تحصيلهم الدراسي واستمرارهم في التعليم ، حيث إن نتائج الدراسة الميدانية أظهرت أن هناك عدداً ممن تركوا التعليم تركو به بسبب المرض كما سيتضح عند مناقشة هذه النتائج .

بعد مناقشة متغيري المواليد والوفيات كمتغيرين للعامل السكاني ، فإن هناك متغيراً جديداً يجمع بين الثلاث متغيرات التي تعبر عن التغير السكاني ، وهو معدل النمو السكاني ويقصد به " المعدل الذي

(١) الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص : ٢٨

(٢) المرجع السابق ، ص : ١٩٦

(٣) ج.م.ع . وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) وخطة عملها الأول ١٩٩٨/٩٧ - المجلد الثاني ، إبريل ١٩٩٧ ، ص : ١٠١

(٤) ج.م.ع . التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٦ ، ص : ١٤٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص : ١٢٣

(٦) الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ص : ١٢٦ .

يزيد به السكان (او ينقص) فى سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية . وصافى الهجرة ، ويعبر عنه كنسبة من العدد الأساسى للسكان ويدخل فى حساب معدل النمو جميع عناصر نمو السكان : المواليد والوفيات والهجرة . ويجب عدم الخلط بين هذا المعدل ، ومعدل المواليد على الرغم من حدوث ذلك أحيانا ، ويمكن أيضا حساب معدل النمو من واقع معدلات الزيادة الطبيعية ، وصافى الهجرة .

معدل النمو السكانى = معدل الزيادة الطبيعية + معدل صافى الهجرة ^(١) .

يوضح الجدول التالى تطور معدلات النمو السنوي للسكان فى مصر منذ عام ١٩٦٠ حتى ١٩٩٦ .

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السنوي للسكان فى مصر منذ عام ١٩٦٠ حتى ١٩٩٦

الفترة	متوسط معدل النمو السنوي
١٩٦٦-١٩٦٠	٢.٥٢
١٩٧٦-١٩٦٦	١.٩٢
١٩٨٦-١٩٧٦	٢.٧٥
١٩٩٦-١٩٨٦	٢.٠٨

المصدر ج.م.ع. : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

" الكتاب الإحصائى السنوي ١٩٩٢-١٩٩٧ " يونيو ١٩٩٨ ص: ١٥

شهدت الفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ أقل معدلات النمو السنوي للسكان ، وهو ما قد يعود إلى حدوث حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، فى هذه الفترة تم الاتجاه للهجرة الخارجية بعد اتباع سياسة الانفتاح .

أما فى الفترة التالية فقد تعود الزيادة الكبيرة فى معدل النمو السنوي لعدد من العوامل منها عودة بعض من تركوا البلاد قبل ١٩٧٣ وعادوا بعد الانتصار ، وأيضا لتأثير عائد الهجرة الخارجية الذى ساعد على زيادة فرص الزواج أمام الشباب ، وبالتالي ارتفع عدد المواليد . كحصاد للتنمية الاقتصادية الشاملة أيضا والتي ساعدت على خفض عدد الوفيات ، وبالتالي زيادة معدلات الزيادة الطبيعية ، كما أتضح من الجدول رقم (١) حيث زادت معدلات المواليد فى ١٩٨٦ عنها فى ١٩٨٠ عنها ١٩٧٥ .

انخفض معدل النمو فى الفترة الأخيرة ومع ربطه بالجدول رقم (١) فيمكن إرجاع النقص إلى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية من ٢.٩٣ فى الألف إلى ٢.١٤ فى الألف خلال هذه الفترة . يمكن الخروج مما سبق من تغيرات سكانية تتعلق بعدد السكان بأن العدد المطلق للسكان فى تزايد مستمر ، والمهم فى الدراسة الحالية هل تشكل هذه الزيادة عبئا على النظام التعليمي الحالي أم لا ؟ وكيف واجهها النظام التعليمي طوال فترة الدراسة ؟

أثر التغيرات السكانية على الأوضاع التعليمية فى مصر والقاهرة

يفيد التوزيع العمري للسكان فى الإجابة على ذلك ، حيث انخفضت نسبة السكان أقل من ٦ سنوات إلى جملة السكان من ١٩.٢ % عام ١٩٨٦ إلى ١٥.١ % عام ١٩٩٦ ، وزارت نسبة

(١) توماس ت. كين وإرترهويت : مرجع سابق ، ص: ٦٥ .

السكان من ١٦ سنة إلى أقل من ١٠ سنوات من ١.٩ % عام ١٩٨٦ إلى ٩.٢ % . وبلغت نسبة السكان من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة ١٠.٧ % من جملة السكان^(١) وهذه الفئات عبء على المجتمع . فهي فئات معونة مستهلكة تحتاج لفرص تعليم وعمل^(٢) . كما بلغت فئة السكان في سن التعليم ١٠.٥٢ % من جملة السكان عام ٩٨/٩٧ . ويتوقع أن تصل إلى ٤١.٤٨ % عام ٩٩/٩٨ . وهو ما يشكل عبئا على إمكانيات التعليم . ومنها توفير عدد مناسب من الفصول يضمن تحقيق كثافة معقولة . وتحقيق الاستيعاب الكامل لكل هذه الفئة . وتوفير عدد مناسب من المدرسين لتعليم كل هؤلاء التلاميذ . حيث إن معايير التحليل الكيفي للنظم التعليمية والكفاية الانتاجية تتضمن^(٣) :-

١- كثافة الفصل من التلاميذ وتحسب من المعادلة :

$$\text{كثافة الفصل في مرحلة معينة} = \frac{\text{عدد التلاميذ المسجلة في المرحلة}}{\text{عدد الفصول في المرحلة}}$$

٢- نصاب المعلم من التلاميذ الذي كلما انخفض زادت احتمالات رفع الكفاية الانتاجية في التعليم . ويتضمن الجدول التالي^(٤) تطور متوسط كثافة الفصل في كل من القاهرة والجمهورية خلال فترة الدراسة

جدول رقم (٣)

تطور متوسط كثافة الفصل في القاهرة والجمهورية خلال فترة الدراسة

البيان	٧٥/٧٤	٨٠/٧٩	٨٥/٨٤	٩٠/٨٩	٩٨/٩٧
متوسط كثافة الفصل في القاهرة	٣٩٤١	٣٩٤٥	٤١٨٨	٤٤٢٧	٥٣٧١
متوسط كثافة الفصل في الجمهورية	٤٠٠٦	٣٩١٥	٤٢٠٤	٤٠٦٤	٤٢١٤

يوضح الجدول أن كثافة الفصل في كل من القاهرة والجمهورية أعلى من أي كثافة مثالية في أي مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعي . فهي في الابتدائي ٤٠ تلميذاً والإعدادي ٣٥ والثانوي ٢٥ تلميذاً /فصل^(٥) . وكثافة الفصل في القاهرة في تزايد مستمر ، واعنى مما هي عليه في الجمهورية بصفة عامة رغم التحسن الذي حدث في عام ٩٨/٩٧ . كما أن تقارير التنمية البشرية المصرية توضح أن كثافة الفصل بالقاهرة في المرحلة الابتدائية حققت تحسناً مستمرا . حيث تناقصت من ٤٧ تلميذاً /فصل عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ تلميذاً /فصل عام ١٩٩٢ إلى ٤٥ تلميذاً /فصل عام ٩٥/١٩٩٤ رغم ثبات المتوسط العام للجمهورية عند ٤٤ تلميذاً / فصل في الأعوام الثلاثة : كما تحسن الوضع في المرحلة الإعدادية في نفس الأعوام الثلاثة من ٤٦ إلى ٤٢ ثم ٤١ تلميذاً /فصل بالقاهرة مقابل ٤٣ ثم ٤٢ ثم ٤١ تلميذاً / فصل بالجمهورية^(٥) .

(١) ج.م.ع . الجيز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : ملخص نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت العامة عام ١٩٩٦ ص: ٢.
(٢) ج.م.ع. وزارة التخطيط : "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ مرجع سابق . ص : ١٣٢٣-٣٢٤ .
(٣) فاروق شوقي الشوي : " التخطيط التربوي ، عمليته ومداخله وارتباطه بالتنمية والدور المتغير للمعلم " (الاسكندرية : دار المعارف الجامعية . ١٩٩٩) . ص : ١١
(٤) مأخوذ عن بيانات كل من :
الملاحق . جدول رقم (٨) . ص : ٣٥٦
الملاحق . جدول رقم (٩) . ص : ٣٥٧

A. R. E. , Ministry of Education, General Authority Of Educational Buildings " Education Egypt's National Project up to year 2000 ", Dept. Of Architectural Design, 1993. P. A2.

(٥) حول تقدير الكثافة داخل الفصل يمكن الرجوع إلى .

- ج.م.ع . معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ " . ص : ١٣٠ .
- ج.م.ع . معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ " . ص : ١٢٦ .
- ج.م.ع . معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٦ " . ص : ١٤٩ .

إن مدد الكثافة المرتفعة بفصول التعليم الأساسى لاشك وأنها تؤثر سلبيا على كفاءة التعليم فى كل مراحله التالية .

بالنسبة للمعلم كحجر زاوية فى العملية التعليمية . فقد أولت الدولة عناية خاصة خلال التسعينيات . واتخذت عدة إجراءات إصلاحية رفعت من أجور المعلمين وحوافزهم و مكافآتهم . وأتاحت لهم فرص السفر فى بعثات علمية للتدريب على أحدث طرق التدريس ونظمت لهم دورات تدريبية بالداخل أيضا ضمن خطة الدولة لرفع مستوى المعلم^(١) . كما أن أعدادهم تزايدت بصورة كبيرة خلال الفترة الأخيرة وبالتالي فقد انخفض نصيب المدرس من عدد التلاميذ ليتسنى له القيام بواجبه كما ينبغي . وهو ما يظهره الجدول التالي حيث حسب نصيب المدرس من عدد التلاميذ بمعرفة الدارسة عن أعوام ٧٥/٧٤ . ٨٠/٧٩ . ٨٥/٨٤ . ٩٨/٩٧ وأيضا فى جملة التعليم لكل الأعوام .

جدول رقم (٤)

متوسط نصيب المدارس من عدد التلاميذ فى التعليم الأساسى ، وجملة التعليم خلال فترة الدراسة بالقاهرة والجمهورية

السنة	عدد التلاميذ لكل مدرس الابتدائي		عدد التلاميذ لكل مدرس الإعدادي		عدد التلاميذ لكل مدرس بجملة التعليم	
	القاهرة	الجمهورية	القاهرة	لجمهورية	القاهرة	الجمهورية
٧٥ / ٧٤	٤١.٤٩	٤٠.٣٨	٢٨.٨٢	٣٦.٨	٣٢.٩٧	٣٤.٩
٨٠ / ٧٩	٣٤.٣٢	٣٢.٣٦	٢٩.٨٣	٢٨.٢٣	٢٩.٢٤	٢٨.٣٩
٨٤ / ٨٥	٤٥.٦٨	٣٨.٤٣	١٧.٩٧	١٥.٦١	٢٧.١٣	٢٤.٧١
١٩٩٠	٢٧.٩	٢٤.٨	٢١.٦	٢٢.١		
١٩٩٢	٢٧	٢٤	٢٠	٢٢		
١٩٩٤	٣١.٦٨	٢٦.٨٥	٢.١	٢١.١٨	٢١.٩	٢٢.٤
٩٨/٩٧	١٦.٩٧	٢٤.١٨	٩.١٦	٢١.٠٥	١٥.١٩	١٩.٩٣٤

المصدر :-

١- بيانات ١٩٩٠ . ١٩٩٢ . ١٩٩٤ تقارير التنمية البشرية بمصر اعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ . ص ١٣٠ . ١٢٦ . ١٤٩ . على الترتيب باقى الأعوام عن الملاحق . جدول رقم (١٠) . ص : ٣٥٨ - ٣٥٩ . يعطى مؤشر نصيب المدرس من التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، وفى جملة التعليم قبل الجامعى مزيداً من التأكيد على تحسن الأوضاع التعليمية بصفة عامة فى كل من القاهرة والجمهورية. إلا أن الوضع فى القاهرة ظل أسوأ من الجمهورية فى المرحلة الابتدائية حتى النصف الثانى من التسعينات. حيث تحسن الوضع كثيرا نتيجة عاملين الأول انخفاض عدد التلاميذ الداخلين للنظام التعليمى نتيجة انخفاض معدل الزيادة الطبيعية ، والثانى زيادة عدد المدرسين سواء من الخريجين الجدد ، أو إسناد جداول لبعض النظار والوكلاء بصورة أكبر مما سبق . وتجدر الإشارة إلى أن النسب الموضحة بالجدول حتى عام ٨٥/٨٤ ، وأيضا عام ٩٨/٩٧ حسبت على أساس عدد المدرسين القانمين بالتدريس فقط ،

(١) ج.م.ع. ،وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب : " مشروع مبارك القومى ، اجازات التعليم فى ٤ اعوام " مرجع سابق ، ص : ٣٧-٣٣ .

ولم يدخل ضمنها الناظر أو الوكيل الذي يقوم بالتدريس . لذلك فالنسبة مرتفعة جدا عن إحصاءات تقارير التنمية البشرية المصرية التى حسبت على أساس كل من يقوم بالتدريس ، والسبب فى هذا الاختلاف أنه أثناء الزيارة الميدانية لعدد كبير من المدارس فى مختلف الإدارات اتضح أن هؤلاء النظار والوكلاء لديهم من الأعباء ما يعوقهم غالبا عن أداء جداولهم بالكامل فيضطر كثير منهم إلى تكليف مدرسين آخرين للقيام بها . مما يقلل من فعالية أداء الحصص نتيجة اختلاف القائمين بتدريسها ، وبالتالي يكون النجوى لهذا الأسلوب لسد العجز فى المدرسين منخفض العائد الفعلى .

مما سبق يتضح أن انخفاض معدل الوفيات بصورة أكبر من انخفاض معدل المواليد أضاف عبئا تعليميا أكبر على الدولة ، وأن الدولة وفرت بقدر الإمكان ما يلزم هذا العبء من فصول ومدرسين لتحسين الخدمة التعليمية المقدمة لأبناء هذا الوطن ، وبقي التعرف على أثر الهجرة كأحد المتغيرات السكانية الهامة على التعليم .

ترتبط الهجرة من مكان لأخر بالتغير السكاني ، سواء كانت هذه الهجرة داخل البلاد من الريف إلى المدينة والعكس ، أو خارج البلاد ، فكليةما يهدف للحصول على عمل ، وبالتالي غالبا ترتبط الهجرة بوجود البطالة ، أو بعض المصاعب الاقتصادية لدى الفرد بالوطن الأم^(١)

الهجرة الخارجية وعلاقتها بالتعليم خلال فترة الدراسة

أصبحت الهجرة الخارجية منذ منتصف التسعينيات عنصرا هاما فى تشكيل سوق العمل المصري ، والبناء الاقتصادي الاجتماعي بمصر^(٢) ، فالهجرة الخارجية ظاهرة حديثة فى حياة المصريين ، ولم تتضح بصورة واسعة إلا فى التسعينيات من القرن الحالى. حيث انتهت القيود على الهجرة ، وزادت فرص العمل فى الدول البترولية ، وشبه الجزيرة العربية^(٣) ، نتيجة ارتفاع أسعار البترول بصورة كبيرة بعد حرب ١٩٧٣ ، فبدأت دول النفط فى تنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فى حين أن مصر كانت تعاني من نتائج الحروب المتتالية ، ووجدت الدولة فى هذه الهجرة متنفسا لها ، يخفف من حدة البطالة ، ويوفر قدرا من الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية^(٤) ويمكن تلخيص أسباب الهجرة الخارجية للمصريين فيما يلى :^(٥)

أ- الزيادة السكانية فى الفترة ٧٦-١٩٨٦ .

ب- زيادة المهارات العلمية والفنية بين المصريين .

ج- زيادة الفرص الاقتصادية فى الدول المستقبلية .

(١) ج. س. بيركس وك. أ. سينكلير : " السكان والهجرة الدولية فى الدول العربية " (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) مكتب العمل الدولي ، ١٩٨٠ . ص : ٣١
(٢) fergany, Nader, " the Size And Characteristics of labor Migration In Egypt (1974-1985) " In Cairo Demographic center , Research Monograph Series . N.16 (.c. e. . A annual Seminar 1986) .p.129

(٣) lesch ,Ann Mosely : " Egypt labor Migration , Economic Trends And Government policies " In University Filed Staff In ternational (.U.F.S.I) 1985. P.i

(٤) محمد سمير مصطفى وعزة عبد العزيز سليمان : " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العاملين المصريين الى الخارج ، نظرة مجلدة " فى ج.م.ع. ، الجهاز المركزي لتنمية العمالة والاحصاء ومنظمة العمل الدولية : الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة ، ح ١ ، دراسة حالة جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٣ . ص : ٧٩ - ٨٠ .

(٥) ا لمرجع السابق ، ص : ٨١ .

أدت هذه الأسباب معا إلى تزايد أعداد الهجرة . إلا أن أي من المتصددين لدراسة الهجرة لا يملك بيانات دقيقة تعبر عن هذه الهجرة وملابساتها ^(١) ، فقد قدر عدد المهاجرين في عام ١٩٦٥ بحوالي ١٠٠ ألف عامل ، ثم قفز هذا الرقم إلى مليون عامل عام ١٩٧٦ . أي عشرة أمثال خلال إحدى عشر سنة فقط ، ثم انخفض إلى ٣/٤ مليون عامل عام ١٩٨٠ ، فقد حدث انخفاض واضح في معدلات زيادة الهجرة للبلاد العربية نتيجة للتطورات السياسية في المنطقة العربية ، والتي ساعدت على أثرها العلاقات التي تربط مصر بجيرانها العرب . إلا أن نسبة المصريين العاملين بالبلدان العربية شكلت ١٤ % من القوى العاملة المصرية عام ١٩٨٠ ^(٢) . كما ساعد على هذا الانخفاض في بداية الثمانينيات . انخفاض أسعار البترول . وأن بعض الدول العربية قد أجلت جزءا من خطط التنمية نتيجة لهذا الانخفاض في أسعار البترول بها وبعض آخر منها استكمل البنية الأساسية له وبالتالي لم يعد في حاجة للعمالة المصرية على أرضه ^(٣) .

أما في التسعينيات فقد عاودت الهجرة الصعود مرة أخرى ووصل عدد المهاجرين المصريين بالخارج إلى ٢,٥٧٩ مليون فرد في ١٩٩٣ ^(٤) ، ثم ارتفع هذا العدد في تعداد ١٩٩٦ ليصل إلى ٢,١٨ مليون فرد ^(٥) . وقد اتسمت الهجرة المصرية للخارج في التسعينيات وما تلاها ببعض السمات منها ^(٦) .

- كانت الهجرة قبل التسعينيات تتميز بالدوران السريع نسبيا لتتنقل قوة العمل . إلا أن مدة الإقامة مالت إلى الطول النسبي في التسعينيات ، وهذا الاتجاه له دلالات سوسيولوجية تؤثر على الانتماء والقيم ، وتعميق الأنماط الاستهلاكية ، ويظهر هذا الأثر بدرجة كبيرة في الأطفال والصبيبة ، والشباب المصاحبين لأسرهم مما أدى إلى دخول البعض منهم إلى دائرة اللاسواء من السلوك .

- دخول القطاع الخاص في مجال تصدير العمالة المصرية عن طريق مكاتب تشغيل العمالة كشركات السياحة والمقاولات والبناء ويدل على ذلك تزايد أعداد المهاجرين من عمال التشييد والبناء والمسافرين بحجة الزيارة والسياحة .

- اتجاها بعض المهاجرين للهجرة بأساليب غير قانونية مثل تغيير البيانات في الوثائق الرسمية عكس ما كان يحدث قبل التسعينيات من تغلب السفر بالسبل الرسمية القانونية ، مما كان يكفل حقوق العاملين المصريين بالخارج واحترام دول المهجر لهم ، عكس ما حدث بعد التسعينيات ، وازدياد تيسار الهجرة غير القانونية من ضياع حقوق المهاجر ، فهو لا يعلم فيما سيعمل ؟ وكيف سيعين ؟ ولا كم سينتقاضى ؟ مما جعله عرضة لجشع أصحاب الأعمال ، والمعاملة كسلعة رخيصة الثمن .

(1) - Fergany, Nader : op. Cit . p. 129
- Lesch , Ann Mosely : op. Cit. P.1

(٢) شريف حسن قاسم : " هجرة العمالة المصرية ومستقبل تحويلاتها إلى الاقتصاد المصري " في الكتاب "عشر نخبة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا عن مؤتمر " أجارة التنمية بقدراتنا الذاتية " (الإسكندرية الفترة ١ - ٥ ص ص : ٢٣٨ - ٢٩٣ .

(3) Lesch , Ann Mosely : op. Cit. P1-2

(٤) El- Zanaty Fatma and other : "Demographic And Health Survey 1992." (Egypt, National Population Council)p.1 .

(٥) ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٧ " مرجع سابق ، ص : ١٩ .

(٦) عبد الباسط عبد المعطي : " الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية " (القاهرة مكتبة مذبونى ، ١٩٨٤) ص ص : ٢٣ - ٣٩ .

تغيرت مسألة إصطفائية الهجرة المتعارف عليها في السبعينيات وما تلاها حيث ارتفع متوسط عمر المهاجر ، مما يدل على فشله في الحصول على العمل الذي يوفر له حياة راضية ، كما تغيرت نوعية المهاجرين ، فبعد أن كانت من المثقفين وذوى المهن والمهارات المرتفعة شملت في تلك الفترة مختلف التخصصات ، ولم تشترط المهارة فهاجر حتى العمال غير المهرة وشبه المهرة ، وارتفعت نسبتهم في مقابل العمال المهرة والعلميين والفنيين.

معظم المهاجرين من الطبقات الدنيا المصرية في الريف والحضر ، فالمهاجر هو شخص يعاني من عدم المواءمة بين دخله وحاجاته . سواء لانخفاض مهاراته أو عدم مناسبتها للأعمال المتاحة ، ولذلك فهو غالبا ساخط على واقعة ، يعاني بدرجة أو أخرى من الحرمان ، وبالتالي يفترض إمكانية ثورته أو إثارته للمشاكل في مجتمعه الأم كتفيس عن ضغوطه .

في هذه الفترة الذهبية لتزايد الهجرة الخارجية (من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات) ، شكلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج رافدا هاما من روافد تغذية الدخل القومي ، فقد تزايدت التحويلات الإجمالية من ٢٤,٣٦ مليون جنيه نسبة ١٩٧٠ إلى ٢٨١٤ مليوناً عام ١٩٨٤/٨٣ . ووصلت التحويلات العينية منها نسبة تراوحت بين ٥٠% و ٦٥% في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤/٨٣ أي منذ بداية تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة المصاحب لسياسة الانفتاح ، وهذه هي الأرقام الرسمية المسجلة وهناك الكثير جداً غير المسجل والذي دخل البلاد وساهم في تشكيل اقتصاديات أفرادها بطريق غير رسمي (١)

وقد انخفضت التحويلات مع منتصف الثمانينيات حيث وصلت ١٠٣٥,٦ مليون جنيه مصري عام ٨٧/٨٦ ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت ٣٠٥٨,٤ مليون جنيه مصري ٨٩/٨٨ ، وواصلت الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها وهي ٧٢٩١,٥ مليون دولار عام ٩٣/٩٢ ، ثم انخفضت بعد ذلك وتذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى انتهت إلى ٣٣٢٤,٩ مليون دولار في الفترة من يوليو ١٩٩٧ إلى مارس ١٩٩٨ (٢)

وبالنظر إلى هذه التحويلات نتائج إيجابية مباشرة ، وهي ارتفاع مستوى معيشة أدنى ٥٠% من فئات الدخل ، وكذلك الـ ٣٠% التالية لها من المتوسط المطلق للدخل بصورة واضحة (٣)

وأيضاً كان لهذه التحويلات دور كبير في زيادة الدخل القومي للبلاد وعصر مؤثر فيه ، فقد ساهمت في تقليل البطالة ، مما يزيد من الإنتاجية ، ودرجة التوظيف في المجتمع المصري مؤقتاً ، وتوفير النقد الأجنبي اللازم لبعض المشروعات الإنتاجية ، وتحرير جزء من الموارد

(١) فحي خيفة على محمد : "تحويلات المصريين العاملين بالخارج والاقتصاد المصري في الفترة ١٩٨٣-١٩٧٠" (رسالة دكتوراه . جامعة اسيوط ، كلية التجارة ١٩٨٦) ، ص: ٢٩٥ - ٢٩٦

(٢) البنك الاهلي المصري : "النشرة الاقتصادية" (العدد ٤ ، مجلد ٥١) ١٩٩٨ ، ص: ٨٣ .

(٣) شريف حسن قاسم : مرجع سابق ، ص : ٢٤٠

(٤) Lesch, Ann Mosely : Op.cit. p.7.

المتاحة كان يمكن أن يوجه لتلبية الاحتياجات الخدمية . أو الاستهلاكية للمهاجرين وعائلاتهم^(١) . إلا أن للهجرة آثارا سلبية أخرى . فقد ساعدت الهجرة في خلق ظروف تواكبت مع الظروف الداخلية في مصر وفي البلدان النفطية لكي تسهم في إحداث تغيرات في القيم من بينها^(٢) :

- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المصريين العاملين بالخارج ولدت توجهها لدى أفراد المجتمع بأن حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية يكمن في الهجرة إلى بلد عربي ، والتي أصبحت حثما للكثيرين . وإن سلكوا في سبيلها طرقا غير شرعية ، أضحوا في سبيلها بما يمكنهم . انهم لديهم تجربة السفر مثل الآخرين .
- أثرت الهجرة في الترتيب والتدرج الاجتماعي ، فلم يعد التعليم ونوع العمل المحددين لانتماءات الأفراد الاجتماعية كما كان سابقا ، بل أصبح عائد ما حصله من الهجرة هو المحدد ، كما أن هذه العوائد أدت نشاط التجار ، ورفعت أرباحهم الاستهلاكية بصورة كبيرة أحدثت خلا ، في الترتيب والتدرج الاجتماعي ، بالإضافة إلى أن هذه الهجرة قد رفعت أجور من تبقى من عمال حرفيين لنقصهم بسوق العمالة المصرية ، وبالتالي فقد أثرت على مكانتهم بالمفاهيم الجديدة .
- ساعدت الهجرة على إشاعة روح الاستسهال لدى الأفراد ، سواء بالتحايل على القانون للخروج من مصر أو بإدخال مدخراتهم إليها من خلال السوق السوداء .
- اهتز الارتباط بنوع العمل السابق على الهجرة نتيجة ما يعانيه المهاجرين من متاعب الغربة ، والبحث عن عمل فيها ، حيث أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا تنوى الرجوع إلى العمل الذي كانت تعمل فيه قبل الهجرة ذلك بالإضافة إلى النتائج التالية^(٣) :
- خلقت تحويلات المصريين العاملين بالخارج نوعا من الازدواجية في الاقتصاد المصري . تمثلت في وجود قطاع يرتبط بالتحويلات ، وبكل ما له علاقة به ، وقطاع آخر داخلي لا علاقة له بهذه التحويلات .
- الندرة الشديدة في بعض القطاعات المهنية التي هجرها عمالها إلى الخارج ، مما أثر سلبا على إنتاجيتها مثل القطاع الزراعي والصناعي ، وأصبحت الدولة تعتمد على الاستيراد لتعويض نقص الإنتاج .
- أدت إلى اختلال ميزان الأجور وارتفاع أجور العاملين داخل البلاد ، مما أثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، واتجاه أصحاب الأعمال إلى إدخال فنون إنتاجية كثيفة رأس المال ، وبالتالي تزداد البطالة بدلا من أن تقل .
- اضطراب سياسة الاستخدام وتخطيط القوى العاملة ، وارتباك البرامج الزمنية المخططة للتنمية الاقتصادية ، مما يؤدي إلى فقدان عائد هذه الخطط . وحدوث اختناقات ، في بعض

(١) أحمد إسماعيل محمد الصهبان : "هجرة العمالة المصرية وأثرها على التضخم في الاقتصاد المصري" ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤ - ٣٨ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطي : مرجع سابق ، ص ٩٧ - ١٠٠ .

(٣) تمديد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- شريف حسن قاسم : مرجع سابق ، ص ٢٤٥ - ٢٥٠ .

- Lesch , Ann Mosefy : Op. Cit., P.P. ٧-8 .

- أحمد إسماعيل محمد الصهبان : مرجع سابق ، ص ٤٠ - ٤٩ .

- المهن الهامة مما اضطر القانمين عني العمل إلى إستبدال العمالة الماهرة المهاجرة بعمالة متوسطة المهارة ، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الكفاية الإنتاجية في المدى المتوسط أو المدى البعيد .
- أسهمت الهجرة وما صاحبها من أنماط استهلاكية في زيادة معدلات التضخم في الثمانينيات .
- أدت الهجرة إلى فقدان الدولة للنفقات التعليمية التي أنفقتها علي أبنائها المهاجرين خصوصا المرسلين إلى بعثات تعليمية .
- هجرة الكفاءات العلمية أثرت سلبا على النظام التعليمي بكل مراحله ، فحدث عجز في هينات التدريس ، المختلفة وانتشرت ظواهر سلبية في التعليم كارتفاع كثافة الفصل وانتشار الدروس الخصوصية ، والتسرب .
- تأثر بنيان الأسرة بغياب الأب ، وأصيب بالضعف والتفكك في الكثير من الأحيان لضعف قدرة المرأة على قيادة دفة حياة الأسرة بمفردها .

ولكن في دراسة أخرى ظهر أن الهجرة أدت إلى تغير دور المرأة في الأسرة التي هاجر عائلها ، فأصبح لها دور أكبر من ذي قبل . وأصبح لها رأي في أمور كثيرة . وأصبحت مطالبة باتخاذ قرارات في أمور كثيرة وسريعة أثناء غياب الزوج ، وهو أمر إيجابي . يمكن أن ينعكس على الاحتياجات التعليمية للمرأة في اتجاه احتياجها المتزايد للتعليم إذا استجاب لها النظام التعليمي بشيء من المرونة . وهي أيضا تشترك مع الدراسة السابقة في أن الهجرة من الأسباب الكامنة وراء وهن العلاقات الأسرية وما نتج عنه من انحرافات لدى الأبناء والآباء وصلت إلى حد القتل والخيانة والإدمان^(١).

كما تزامنت الهجرة الخارجية مع الأزمة الاقتصادية في السبعينيات ، والتي أدت إلى تدهور كفاءة النظام التعليمي الرسمي ، مما جعل المهاجرين من أولياء الأمور يبحثون عن خدمة تعليمية أفضل في التعليم الخاص مما أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية التي توفر متطلبات هذا النوع من التعليم، وهي تعكس فشل الدولة في تطبيق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية . كما ارتبطت الهجرة بنمو التعليم في مدارس اللغات سواء الرسمية منها ، أو الخاصة ، وزادت من معدلات الاتفاق الأسرى على تعليم الأبناء ، كما ساهمت الهجرة في زيادة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع المصري بصفة عامة^(٢) .

لم يقف الأثر السلبي للهجرة عند هذا الحد ، ولكن في النصف الثاني من الثمانينيات انخفضت معدلات الهجرة للبلدان العربية نظروف خاصة بكل بلد^(٣). وبلغ الأمر ذروته عندما حدثت أزمة الخليج فعاد أكثر من ٥٠٠ ألف عامل فجأة إلى البلاد^(٤) خاسرين جزءاً كبيراً من مدخراتهم ومستحقاتهم التي مازالت تصرف على مراحل حتى الآن . وبالطبع فإن هذا العدد من العائدين عام ١٩٩٠ يعتبر إضافة إلى رصيد البطالة الموجود أصلا في البلاد ، وبالتالي فهو رافد من روافد الإحساس بمشكلة الفقر التي تعصف بعدد غير قليل من أبناء هذا الوطن وبالذات في الريف ، وانماط الحضرية المحرومة أو الهامشية التي نشأت نتيجة للهجرة الداخلية كما سيتضح فيما يلي .

(١) عبد اللطيف محمود محمد عبد الصمد : مرجع سابق ، ص ص : ١١١-١١٦ .

(٢) المرجع السابق : ص ص : ١٥٤-١٥٥ .

(٣) عبد السلام عني نوير : " التحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ١٩٧٤-١٩٨٧ " (رسالة ماجستير . جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، ١٩٩٣) ص ص : ١٥١-١٥٢ .

(٤) مصطفى احمد مصطفى : " الاقتصاد المصري في عام أزمة الخليج ٩١/٩٠ في مصطفى احمد مصطفى وآخرون " انعكاسات أزمة الخليج ١٩٩١/٩٠ على الاقتصاد المصري " (معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم ٧١ ، القاهرة أبريل ١٩٩٢ ، ص : ٧ .

الهجرة الداخلية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والتعليمية

تشمل الهجرة الداخلية جميع تحركات السكان داخل القطر الواحد سواء. كانت من الريف إلى الحضر أو العكس ^(١) بقصد الاستقرار الدائم في المكان الجديد وذلك ، لدوافع اقتصادية أو اجتماعية مختلفة . ^(٢) حيث " تعد الهجرة الداخلية أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة التوزيع السكاني . كذلك في تحديد أنماط واتجاهات التحضر هذا بالإضافة إلى تأثيرها على حجم السكان في كل من الحضر والريف. كما تؤثر الهجرة الداخلية على حجم وبناء القوى العاملة بصفة عامة ، وعلى بعض قطاعات الأعمال مثل قطاع التشييد ، والبناء ... لذلك تعد الهجرة بين الريف والحضر من أحد أهم أنماط الهجرة الداخلية في معظم الدول ، والتي يجب التنبيه إلى أهميتها ، لما لها من آثار إيجابية وسلبية على كل من الريف والحضر ^(٣) "

وتعتبر الهجرة من الريف إلى الحضر هي الصورة الشهيرة للهجرة الداخلية ، حيث بدأت في دول العالم مع ظهور الثورة الصناعية ، حيث نزح الريفيون إلى مناطق الجذب الصناعية بحثاً عن فرص عمل أكبر ومستويات حياة أفضل . إلا أنه في العالم الثالث لم ترتبط هذه الهجرة بعوامل التحديث والتصنيع ، ولكنها بعوامل جذب في المدينة ، وعوامل طرد في الريف ^(٤) . كما يتضح من حالة مصر حيث زاد حجم هذه الهجرة بصورة ملحوظة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تحت ضغط مشاكل موروثة بالريف تتمثل في ضيق الرقعة الزراعية في مقابل الزيادة السكانية بالريف ، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، وأيضاً التوزيع غير العادل في ملكية الأرض بين الملاك أو بين جملة السكان بصفة عامة ، مما أدى إلى ضالة دخل الفرد الزراعي ، وانتشار البطالة الموسمية والمقنعة خاصة مع استخدام الميكنة الزراعية ^(٥) .

ذلك بالإضافة إلى نقص الخدمات الصحية والاقتصادية والتعليمية والثقافية الموجهة للريف ، ونمط الحياة المتدهورة فيه ^(٦) . وتتمثل عوامل الجذب بالمدينة في ارتفاع دخل الفرد الصناعي نسبياً مقارنة بدخل الفرد الزراعي وأن المدن مناطق جذب بشرية بما توفره من فرص عمل في الصناعة ، وإمكانات حضرية متعددة ^(٧) ، ووجود مدارس وجامعات تحقق طموح الشباب المتعلم من بين

(١) محمود فهمي الكردى : " الهجرة من الريف إلى الحضر ، مفهومها ودوافعها واتجاهاتها في مصر " الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي " المعهد العربي لأنماء المدن ، ١٩٨٦ ، ص : ١٩٧ .

(٢) ميتيل فؤاد جورجي : " الهجرة من الريف إلى المدن في جمهورية مصر العربية " في الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي " (المعهد العربي لأنماء المدن ، ١٩٨٦) ، ص : ١٧٧ .

(٣) إيمان محمود صالح : " تيارات الهجرة الداخلية بين ريف وحضر جمهورية مصر العربية ومن واقع بيانات نتائج تعداد ١٩٨٦ " في "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مجلة السكان بحوث ودراسات (العدد ٥٢ ، يناير ١٩٩٦) ، ص : ١٠ .

(٤) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة " موسوعة المجالس القومية المتخصصة ٧٤-٩١ " المجلد الخامس عشر .

(٥) عبد الفتاح جلال وآخرون : " التربية ومشكلات المجتمع " مرجع سابق ، ص : ١١١-١١٥ .

(٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

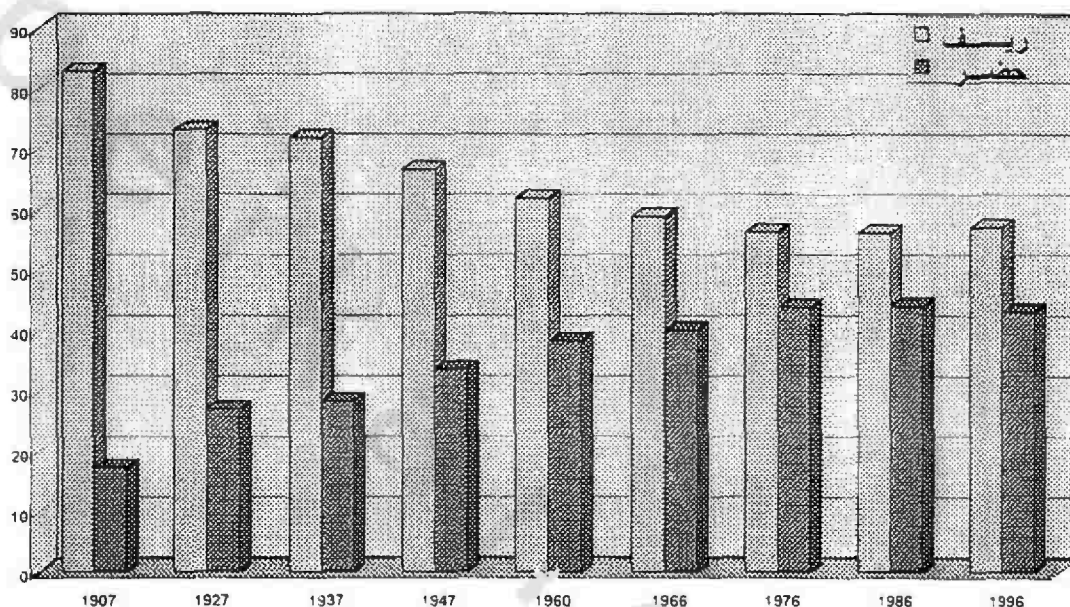
- عبد المنعم شوقي : " علم الاجتماع الحضري " (القاهرة ، المطبعة العالمية ، ١٩٦١) ، ص : ٦٣
- اسحق يعقوب القطب : " الحركة السكانية من الريف إلى المدن في الوطن العربي " في " الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي " (المعهد العربي لأنماء المدن ، ١٩٨٦) ، ص : ٢٩
- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سابق ، ص : ٣٩١ .

(٧) عبد الفتاح جلال وآخرون : " التربية ومشكلات المجتمع " ، مرجع سابق ، ص : ١٢٩-١٣٣ .

المهاجرين من الريف إلى المدينة^(١) . حيث دلت إحدى الدراسات على تدنى الأوضاع الصحية والتعليمية بالريف مقارنة بالحضر الذي استأثر بالكثير من الخدمات الصحية والتعليمية^(٢) . ولذلك يظهر التوزيع الجغرافي للسكان في مصر نموذجاً للتوزيع الكلاسيكي الذي يعطى المناطق الحضرية أهمية كبيرة^(٣) . وتزداد هذه الأهمية باستمرار كما تظهرها بيانات التعدادات المختلفة^(٤) . حيث تعتبر التعدادات عادةً أفضل مصادر البيانات بالنسبة للهجرة الداخلية^(٥) ويظهر الشكل التالي توزيع السكان بين الريف والحضر بين التعدادات المختلفة .

شكل رقم (١)

توزيع السكان بين الريف والحضر في سنوات التعداد المختلفة



يظهر الشكل السابق غلبة القطاع الريفي على القطاع الحضري في عدة سنوات التعداد المختلفة حيث أن مصر بلد زراعي في المقام الأول . كما يمكن تفسير النمو الحضري من خلال ثلاث مراحل هي:

أ- من ١٩٠٧ إلى الحرب العالمية الثانية (أي ما قبل تعداد ١٩٤٧) . والتي يعطي مؤشرها تعداد ١٩٤٧ . وفيه يتضح سرعة النمو الحضري . والذي يمكن أن يعزى إلى البيروقراطية في

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :-

- عبد المنعم شوقي ، مرجع سابق ، ص : ٦٤ .
- اسحق يعقوب الفطح ، مرجع سابق ، ص : ٩٥ .
- ميسيل فؤاد جورجي ، مرجع سابق ، ص : ١٨٠ .
- محمود فهمي الكردى ، " الهجرة من الريف إلى الحضر مرجع سابق ، ص : ٢٠٠ - ٢٠١ .
- فينسنت فرانسيس كوستنكو " التضرر في الشرق الأوسط " ، ترجمة غريب محمد سيد احمد وعد الهادي محمد والي (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية . دلت . ص : ١٧١ - ١٧٩ .
(٢) عزة عبد العزيز سليمان : العلاقات الترابية بين البطالة (فائض الخريجين ومستوى الخدمات التعليمية والصحية في محافظات مصر " في مؤتمر قضايا الشباب في المجتمع المصري المعاصر " (القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، الفترة ٢٥-٢٨ أبريل ١٩٩٤) ، ص : ٣١٢ .
(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٧ ، مرجع سابق ، ص : ١٠ .
(٤) الملاحق ، ملحق رقم (١) ، جدول رقم (١) ، ص : ٣٥٧ .
(٥) إيمان محمود صالح : مرجع سابق ، ص : ١ .

تاريخ مصر القديم والحديث . وتركز السلطة والحكم في المدن . وبالتالي شكل البحث عن وظيفة سببا هاما للهجرة الريفية الحضرية . فقد ظل المجتمع المصري حتى الحرب العالمية الثانية مجتمع موظفين يديرون شئون الدولة . شكلوا طبقة وسطى - عليا وسفلى - من بورجوازية المدن واستمرت هذه الطبقة فترة اعتماد الاقتصاد الريفي على زراعة القطن ، حيث عانى الفلاح من تذبذب أسعار القطن . ومن فترات متتالية من الإفلاس وانفراج الأزمة . في حين أن الموظفين بالمدن يتمتعون بالاستقرار الواضح في دخولهم مع انخفاض في الأسعار نتيجة الأزمات الريفية ، فتنتعش حياتهم الاقتصادية ، وظهر المثل الشعبي الذي يعبر عن تقدير المصريين للوظيفة قائلا : " إن فاتك الميرى أتمرغ في ترابه" (١)

ب- ما حدث من تغير بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى اتباع سياسة الانفتاح ، فقد زاد التحضر بصورة ملحوظة نتيجة التوسع الصناعي (٢) ، ومشروعات التنمية المختلفة التي ساعدت على تحضر المراكز غير الحضرية ، فقد أظهر التعداد السكاني لعام ١٩٧٦ أن هناك زيادة كبيرة في سكان الحضر ، نتيجة لإقبال الكثيرين على العمل في قطاعات الصناعة والخدمات التي انتعشت في هذه الفترة (٣).

ج- الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٦ مروراً بتعداد ١٩٨٦ ، حيث توقف تيار الهجرة تقريبا بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ثم تراجع نسبيا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ لعدة أسباب منها (٤).

تحسن الأحوال المعيشية في الريف ، وإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية في حضر المحافظات الريفية ، وانتشار الخدمات التعليمية أدى إلى عودة أبناء الريف إليه لا هجرتهم منه . تحسن طرق النقل والمواصلات ساعد على انتقال أبناء الريف إلى أماكن العمل ، أو الدراسة دون تغيير محل إقامتهم .

ساهمت الهجرة الخارجية في السبعينيات إلى تحجيم الهجرة الداخلية ، وأيضاً ساعدت في انتشار مشروعات استثمارية بالريف وفرت فرص عمل لأبنائه حالت دون احتياجهم للهجرة إلى المدينة .

كما أن التراجع الحادث في تعداد ١٩٩٦ يرجع إلى زيادة المساحة المأهولة بالسكان من ٩,٥ مليون فدان في سنة ١٩٨١ إلى ١٢,٥ مليون فدان في ١٩٩٧ ، وذلك بإقامة مشروعات تنمية كبيرة بها اجتذبت عدداً كبيراً من القوى العاملة إليها سواء في الشرق تجاه شبه جزيرة سيناء ، أو في الغرب تجاه الوادي الجديد ، أو في الجنوب تجاه أسوان وجنوب الوادي لتحقيق اتوازن بين المكان والسكان (٥).

(١) جمال حمدان : " القاهرة " ، مرجع سابق ، ص ص : ١٢٠-١٢٧ .

(٢) A.F. Galal :Op.C.T.92

(٣) Taha, Ibrahim Khodair, "Some Aspects of Internal Migration In Egypt (1976) , C.A.M.P.A.S , population. Research And Studies , No. 36, Jan 198.p.21

(٤) رئاسة الجمهورية المجلس القومي المتخصصة ، مرجع سابق ، ص ص : ٣٩١-٣٩٢ .

(٥) ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ " مرجع سابق ، ص ص : ٣٢٧-٣٢٩ .

حيث ظل سكان مصر لفترة طويلة يعيشون على حوالي ٣,٥ % من المساحة الكلية لها تشاركين باقي المساحة دون استثمار كامل ، مما سبب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(١). منها التحضر الزائد الذي أدت إليه الهجرة الريفية الحضرية نتيجة عدم التوازن في الخطط الاقتصادية والتنمية بين ريف وحضر مصر^(٢) ، والذي ستظهر آثاره في موضع لاحق من الدراسة .

بالتسوية لحجم الهجرة الريفية الحضرية تشير نتائج تعداد ١٩٤٧ أن القاهرة حازت معظم المهاجرين من الوجه القبلي والبحري^(٣) . حديثا احتلت المركز الأول في جذب السكان في تعدادي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، حيث حصلت على ٢٨,٢ % من جملة المهاجرين بين المحافظات في الفترة ١٩٧٦ و ٢٧ % من جملة المهاجرين في عام ١٩٨٦ ، يليها محافظة الجيزة في تعداد ١٩٧٦ حيث حصلت على ١٩,٥ % من جملة المهاجرين ، والتي تراجعت إلى المركز الرابع في عام ١٩٨٦ ، ليحل محلها محافظة الفيوم تليها محافظة الإسكندرية^(٤) . تؤكد هذه الأرقام أن نمط التقدم الحضري في مصر محكوم بنمو المدن الكبرى^(٥) ، وهو وضع ليس وليد اليوم ففي دراسة عن التحضر بالوطن العربي عام ١٩٧٠ احتلت القاهرة المركز الأول بين المدن العربية التي يزيد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة ، يليها بغداد بالعراق ، ثم الإسكندرية بمصر ، كما أن مصر احتلت المركز الأول بين الدول العربية في عدد المدن المانة الفية فقد كان بها ١٥ مدينة منها ، تليها المغرب وبها ١٠ مدن ، ثم العراق التي بها ٦ مدن^(٦) ، فالفرق بين هذه البلدان واضح . وفي عام ١٩٩٦ دلت الإحصاءات على أن ٣٩,٧ % من سكان الحضر يعيشون في مدينتي القاهرة والإسكندرية^(٧).

إلا أنه لا تتوفر إحصاءات حديثة معلنة عن حركة الهجرة الداخلية بين محافظات مصر ، فلم تعلن النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦ بعد ولكن المتوفر في حدود علم الدارسة هو مسح الملامح الديموجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦ ، الذي أجرى على عينة من أسر الجمهورية ، وتشير أرقامه إلى أن نسبة المهاجرين إلى كل من القاهرة والإسكندرية منذ أقل من ٥ سنوات تمثل ٦,٦ % و ٩,٥ % من جملة المهاجرين إليهما على التوالي ، وأن أعلى نسبة مهاجرين من هذه الفئة كانت من نصيب محافظة الفيوم ، حيث يمثلون ٣٧,٨ % من جملة المهاجرين إليها . كما أن أعلى نسبة من المهاجرين إلى المحافظات الحضرية تركزت في الفئة التي تقيم فيها منذ حوالي ٢٠-٣٩ سنة وبالدات محافظة بورسعيد التي تشكل هذه الفئة بها حوالي ٩٠ % من جملة المهاجرين إليها^(٨). وهذا الوضع بالنظر مرتبط بزيادة التحضر بعد الثورة ، وأيضاً بعد سياسة الانفتاح خاصة في مدينة بورسعيد التي

^(١) ج.م.ع. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : "استراتيجية التنمية العمرانية في مصر" (يونيو ١٩٩٧) ص ٩-١٥ .

^(٢) عالية عبد المنعم مهدى : "التوزيع الاقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية" في سنوى سليمان (محرر) : "البطالة في مصر" (المؤتمر الاول لقسم

الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٩) ، ص ١٨-١٣٥ .

^(٣) Galal ,Abed El- Fatah, Op.Cit, p. 10 .

^(٤) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى :

- ايمان محمود صالح : مرجع سابق ، ص ٣-٧ .

- Taha, Ibrahim Khodair , Op.Cit., p.p 35-37 .

^(٥) ج.م.ع. ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : "الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٢-١٩٩٧" ، مرجع سابق ، ص : ١٠ .

^(٦) اسحق يعقوب انقبط ، عبد الله ابو عباس : "الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية" (الكويت وكنته المطبوعات ، ١٩٨٠) ، ص ١٥٩-١٦٠ .

^(٧) ج.م.ع. ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة : "الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٢-١٩٩٧" ، مرجع سابق ، ص : ١٠ .

^(٨) ج.م.ع. ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : "النتائج المقارنة لمسح الملامح الديموجرافية بين محافظات مصر ١٩٩٦" ، ص : ١٧ ..

تحولت إلى مدينة حرة بعد انتصار أكتوبر ، وما تلاه من تغيرات اقتصادية واجتماعية ، بالإضافة إلى ذلك يعد انخفاض نسبة الهجرة إلى القاهرة والإسكندرية في السنوات الأخيرة مؤشراً على أنه لم يعد لديهما القدرة على استيعاب سكان جدد ، فقد وصلت الكثافة السكانية بهما إلى ٣١,٧ و ١٠,٥٩ ألف نسمة لكل كم^٢ حسب النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، وهي أعلى كثافة على مستوى محافظات الجمهورية . والفارق بينهما وبين محافظة بورسعيد التي تحتل المركز الثالث من حيث عدد السكان كبير ، فكثافتها السكانية ٦.٥١ ألف نسمة لكل كم^٢ . وكل منها أعلى بكثير من متوسط كثافة السكان في المساحة المأهولة على مستوى الجمهورية وهو ١,٦٨ ألف نسمة لكل كم^٢ (١) ، مما أدى إلى ظهور عدد من المشكلات السكانية والإسكانية بها ، والتي ستتم مناقشتها ضمن مناقشة الآثار الناجمة عن الهجرة الداخلية ، بصفة عامة ، حيث " يصعب فهم نشأة وطبيعة أحياء السكن الفقير في القاهرة دون التعرف على ملامح النمو الحضري في مصر بوجه عام وارتباطه بالنمو السكاني خلال القرن العشرين على أقل تقدير . ومن الطبيعي أن يشكل النمو الحضري المصري خلال القرن العشرين مدخلاً للنمو العاصمي إن شئنا الدقة . والذي تعتبر القاهرة الكبرى خير معبر عنه " (٢) . فالنمو الحضري السريع لمصر . والذي لم يرتبط بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدر ارتباطه بالهجرة الريفية الحضرية . قد أفرز عدداً من المشاكل المشتركة بين المدن المستقبلية منها البطالة . وظهور وزيادة حجم الأعمال الهامشية ونمو المناطق الهامشية ، الحضرية (٣) . والضغط على المساكن والمرافق العامة . والموارد الغذائية ، وانزحف العمراني على الأراضي الزراعية (٤) ، مما شكل ضغطاً سياسياً على الدولة لتوفير الرعاية المتكاملة لهؤلاء المهاجرين إلى المدينة مما يشكل ضغطاً على جميع المرافق والخدمات بالمدينة (٥) . حيث أن نوعية الحياة الحضرية تعتمد إلى درجة كبيرة على تفاعل وتفعيل المؤسسات الاجتماعية المعنية بالصحة والتعليم والرفاهية ، فالمجتمع الآن مسنول عن مساعدة الأفراد لتلقي الخدمات الصحية والتعليمية (٦) . كما أن الهجرة الداخلية قد لعبت دوراً في عدالة توزيع الخدمات بين محافظات الجمهورية مثلما لعبت دوراً في اختلاف كثافة السكان بها . وهو ما يظهر من بعض المؤشرات الموضحة بالجدول التالي.

(١) محسوبة من بيانات :

ج.د.ع ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : "الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٧" ، مرجع سابق ، ص : ٢٠-٢٣ .

(٢) السيد الحسيني : "السكان والتنمية الحضرية ، دراسة لأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة" ، مرجع سابق ، ص : ٧١ .

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- جلال عبد الله معوض : "الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر" بحث مقدم إلى ندوة "صناعية المعنوماتية في العالم ومصر" (مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، الفترة ٢١-٢٢ يونيو ١٩٩٨ ، استنسل ، ص : ١٩-٢٢ .

- محمد السيد فرحات : مرجع سابق ، ص : ٧٠٢-٧٠٣ .

(٤) رمزي زكي : "مشكلة التضخم في مصر" مرجع سابق ، ص : ٢٤٥ .

(٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى

- عائدة عبد المنعم مبهدي : مرجع سابق ، ص : ١١٨-١٣٥ .

- اسحق يعقوب القطب : "الحركة السكانية من الريف إلى المدن في الوطن العربي" مرجع سبق ، ص : ٤٩ .

- رمزي زكي : "مشكلة التضخم في مصر" ، مرجع سابق ، ص : ٢٤٥-٢٦٠ .

(٦) Gold, Hardy , "The Sociology Of Urban Life", Prentice Hall . Inc., Englewood (Cliffs) 1982, p.260

جدول رقم (٥)

مقارنة بين محافظات الجمهورية الأعلى والأقل في معدلات الهجرة إليها في بعض خصائصها

المحافظة	معدل الهجرة حسب ملى الإقامة الحالي %		الكثافة السكانية ألف نسمة لكل كم ٢	معدل الزيادة السنوية للسكان	كثافة التلاميذ بالفصل ٩٧/٩٦	نسمة لكل سرير بالمستشفيات	نسمة لكل طبيب	نسمة لكل ممرض	خط تليفون لكل نسمة ١٠٠	المب تسمه لكل مكتب بريد
	إناث	ذكور								

١- المحافظات الأعلى في معدل الهجرة إليها :

١- السويس	٥٢٨	٤٩٠	١,٣٦	٢,٠٨	٣٧,٧١	٣٩٩,٢٤	١١٨٩,٧٧	٥٢٨,٦٢	١١,٢٤	٥,٥٠
٢- بورسعيد	٥١٨,٥	٤٤٨,٢	٦,٥١	١,٤٢	٣٥,٥٩	٢٧٩,١٥	٦,٠٢,٧٤	٥٠١,٦٥	١٥,٦٥	١٨,١٦
٣- الاسماعيلي	٢٦٩,٤	٢١٧,٧	٥	٢,٤٦	٣٣,٩٦	٤٦٣,٠٩	٩٤٨,٢٩	٧٦٨,٨٣	٦,٥٩	١٥,٨٩
٤- القاهرة	١٧٠	١٣٣,٢	٣١,٧	١,٥٩	٤١,٥٣	٣٣٦,٥٣	٦٥٠,٧٧	٦٧٢,٤٣	٢,٠٨٨	٩,٦٩
٥- الجيزة	١٦٠,٧	١٠٧,٦	٤,٥٣	٢,٣	٤٦,٥٣	٩١١,٨٤	٨٣٢,٥٨	١٦٩٠,٧٩	١١,٨٤	٣٢,٣
٦- القليوبية	١١٤,٣	٧٦,٩	٣,٣	٢,١٦	٤٤,٤٣	٤٧٤,٦٩	١٨٤٦,٢	٧٥٤,٠٨	٤,٨٤	٣١,٠٤
٧- اسوان	٧٦,٥	٥٥,٧	١,٤٤	٢,٠٣	٣٦,٣٩	٥٠٨,١٨	٢,٣٦,٩٧	١٢٣٤,٧٤	٤,٨٦	٧,٦٧
٨- الاسكندرية	٦٥,١	٤٩,٦	١٠,٥٩	١,٥٩	٤٥,٤١	٣٠٨,٣٧	٦٩٤,١	٥٠٢,٩٨	١٤,٦٧	٢٩,٤٥

المحافظات الأقل في معدل الهجرة إليها

١- المنوفية	٣٥,٤	٢٠,٨	١,٨	١,٧٧	٤٢,٦٤	٦٨٥	١٧٣٨,١٨	٨١٧,٨٢	٣,٧٨	٦,٦
٢- الشرقية	٣٠,٢	١٥,٧	١,٠٣	٢,٢٥	٣٩,٦٥	١١٦,٠٧٦	٢,٠٨٢,٤٩	١٨٥٥,٦٨	٢,٦٧	٧,٢٢
٣- الدقهلية	٢٤,٤	١٠,٢	١,٢٢	١,٩٨	٣٩,٢٩	٨٤٥,٩٢	٨٥١,٢	٧١٥,٨٧	٥,١٥	٦,٣٦
٤- اسيوط	١٩,٢	٩,١	١,٨	٢,٢٢	٤٠,٨٣	٥٣٢,١٣	١٢٥٨,٨٤	٦٠٨,٦٤	٣,١٦	٧,٩٦
٥- المنيا	١٤,٨	٧,٧	١,٤٦	٢,٧١	٣٩,٣٢	٨٢٥,٣٦	٢٤٥١,٠٢	١٥٤٨,٦٧	٢,٣٢	١٠,٤١
٦- قنا	١٣,٩	٧,٢	١,٣٢	٢,٥٩	٤١,٠٩	٨٤٩,٤٩	٢٦٧١,١٤	٥٧٧٥,٦٦	١١,٩٧	١٣,٩
٧- الفيوم	١٠	٥,٥	١,٠٩	٢,٥٦	٤٢,٥٦	٩٩١,٩٦	١٣٦٥١,٠٢	٧٥٣,٤٦	٢,٣١	٩,٠٩
٨- سوهاج	٢٣,٨	٤,٨	٢,٠٢	٢,٦٧	٤١,٨	٧٤٤,٦٤	٢,٣٠,٥٦	٢,٠٦,٠٥١	٣,٦٣	٩,٩٨
جملة الجمهورية	-	-	١,٦٨	٢,١	٤١,٤	٥٧٥	١١٠٣	٨٠١	٧,٦	١٠

المصدر :

١- معدل الهجرة عن : ج.م.ع ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " مسح الملامح

الديموجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦ . ص : ١٦

٢- الكثافة السكانية محسوبة عن : ج.م.ع ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " الكتاب

الإحصائي السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٧ " ، مرجع سابق ، ص : ٢٠ - ٢٣ .

٣- باقي الخصائص عن : رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : " وصف مصو

بالمعلومات : الإصدار الثالث " مرجع سابق ، ص : ٣٠٤ - ٣٤٠ .

من الجدول يمكن الخروج بالملاحظات التالية :

تراجعت القاهرة في عام ١٩٩٦ إلى المركز الرابع في معدل الهجرة الداخلة إليها لما لها من

كثافة سكانية مرتفعة ، وبالتالي لها أقل معدل نمو سكاني مثلها مثل الإسكندرية التي تليها مباشرة في

الكثافة السكانية ولكن تحتل المركز الثامن في معدلات الهجرة إليها .

تراجعت الجيزة إلى المركز الخامس في معدل الهجرة إليها بعد أن كانت في المركز الرابع بما لها

من كثافة سكانية مرتفعة نسبياً ومعدل نمو سكاني مرتفع ، وتراجعت معها محافظة القليوبية إلى المركز

السادس ، وهي التالية لها في كل من الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني .

فى مجموعة المحافظات الأعلى فى معدل الهجرة إليها فإن المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة ترتفع بها كثافة الفصل عن متوسط الجمهورية . وهى عبارة عن إقليم انقاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية وهو نتاج طبيعى للهجرة الداخلية لها على مدار السنوات الماضية وتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بها. حيث يستحوذ إقليم القاهرة الكبرى على ٣٣,٢% من المنشآت الاقتصادية عدا الحكومية على مستوى الجمهورية يعمل بها ٤٥,٤% من إجمالى المشتغلين بالجمهورية ، وتضم محافظة القاهرة وحدها ٥٨,٣% من إجمالى منشآت الإقليم ، وبها ٦٨,٧% من إجمالى المشتغلين ويأتى بعدها محافظة الجيزة بنسبة ٢٥,٦% من إجمالى منشآت الإقليم و ١٨,٢% من إجمالى مشتغلين وفى المؤخرة تأتى المنشآت بمحافظة القليوبية بنسبة ١٦,١% ومشتغلون بنسبة ١٣,١% من إجمالى الإقليم ^(١). كما أن محافظة الإسكندرية لها نفس وضع القاهرة بالنسبة للإقليم التابعة له ، فالإسكندرية تحتوى على ٦٠,١% من إجمالى المنشآت الاقتصادية و ٧٤,٥% من إجمالى المشتغلين بإقليم الإسكندرية والذي يضم محافظات الإسكندرية ومطروح ، والبحيرة ^(٢).

أما محافظات القناة الثلاث والتي تشكل مع محافظة الشرقية وشمال وجنوب سيناء إقليم القناة فإنها لا تستحوذ على النصيب الأكبر من منشآت الأنشطة الاقتصادية بها إذ أن نصيبها مجتمعة ٣٦,٥% من جملة الإقليم الذى تشكل منشآته ٩,٩٠% من منشآت الجمهورية وبها ٤٧,٨% من المشتغلين بالإقليم والذين يشكلون ٨,١% من جملة المشتغلين بالجمهورية ، ولكن محافظة الشرقية هى المهيمنة على النشاط بهذا الإقليم حيث بها ٥٩,٩% من منشآته و ٤٨,٩% من المشتغلين به ^(٣) ، رغم الانخفاض الكبير فى معدلات الهجرة إليها عن المدن الثلاثة ، وقد يعزى ذلك إلى تحسن الخدمة التعليمية والصحية ، وطرق الاتصال بهذه المدن عنها والذي قد يكون مرتبطاً بدرجة ما بالانخفاض النسبى فى معدل النمو السكانى مقارنة بمحافظة الشرقية .

تأتى محافظة أسوان فى المركز السابع فى معدل الهجرة الداخلية ، وبالرجوع الى بيانات المنشآت الاقتصادية عدا الحكومية نجد أنها تنتمى لإقليم جنوب الصعيد ، وليس بها سوى ١٤,٧% من منشآت الإقليم و ٢٥,٢% من المشتغلين به والذين يشكلون ٥,٤% من المشتغلين على مستوى الجمهورية ^(٤). إلا أن الكثافة السكانية المنخفضة بها ، وتحسن الخدمة التعليمية المتمثل فى انخفاض متوسط كثافة الفصل ، وتمتعها بالمزارات السياحية قد يكون سبباً فى الإقبال عليها للاستفادة بفرص العمل حيث أن العمل كان السبب وراء هجرة ٤٥,٥% من الذكور و ١% من الإناث إليها ، وكانت مصاحبة الأسرة سبباً لدى ٤٣,١% من الإناث ، وتغيير الحالة الزوجية سبباً لدى ٤,١% من الذكور و ٥٢,٨% من الإناث للهجرة إليها ، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الهجرة بين الإناث عنها بين الذكور ، فحين الزواج تنتقل الزوجة إلى حيث يعيش الزوج ، كما أن انتقال الأسرة يفرض على الإناث الصحبة ، وقد لا يفرضها على بعض الذكور فى الأسرة .

(١) ج.م.ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : استراتيجية التنمية العمرانية فى مصر - مرجع سابق ، ص: ٣٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ٣١ .

(٣) المرجع السابق ، ص: ٣٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص : ٣٢ .

بالنسبة للمحافظات الأقل في معدلات الهجرة إليها فهي تشمل محافظة الشرقية من إقليم القنطرة ومحافظة المنوفية والدقهلية من إقليم الدلتا ، ومحافظتي المنيا والفيوم من شمال الصعيد . ومحافظة أسيوط من إقليم أسيوط ، ومحافظتي سوهاج وقنا من إقليم جنوب الصعيد ^(١).

- محافظة المنوفية هي أعلى هذه المجموعة في جذب المهاجرين إليها بعد أن كانت مركز طرد مستمر. وتوضح مؤشرات مسح الملاح الديموجرافية ما طرأ عليها من تغيير.. حيث أن ٧٤.٤% من المهاجرين إليها يقيمون بها منذ أقل من ٢٠ عاما ، ومنهم ٢٩.٩% حاصلون على شهادة ثانوية فأعلى . و ٢٤.١% ابتدائية وإعدادية و ١٧.٨% دون الابتدائية و ٨.٢% أميون ، وتأتي مصاحبة الأسرة في مقدمة أسباب هجرة الذكور إليها بنسبة ٥٠.٦% ثم الحصول على مسكن مناسب ١٥.٤% ثم الحصول على عمل (١٣.٥%) . أما الإناث فكان تغيير الحالة الزوجية أول أسبابهن (٤٩.٨%) ، ثم مصاحبة الأسرة (٣٩%) ^(٢). وقد يعزى ذلك إلى قربها من إقليم القاهرة الكبرى ، ووجود مؤسسات تعليمية متعددة بها . وقد يعزى انخفاض عدد السكان بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات بها ، وبمحافظة أسيوط إلى وجود المستشفيات التعليمية التابعة لجامعتي المنوفية وأسيوط بهما إلى جانب المستشفيات الأخرى .

- محافظة الدقهلية هي أفضل محافظات هذه المجموعة في الخدمات التعليمية والصحية والتبريدية ، وأقلها في معدل النمو السكاني وتشير نسبة المهاجرين حسب مدة الإقامة إلى أن الهجرة إليها حديثة نسبيا مقارنة بمراكز الجذب السكاني المعتادة ، ويغلب التعليم على المهاجرين إليها حيث أن نسبة الأمية بينهم ٣٥.١% و ٣٣.١% ، منهم حاصلون على شهادة ثانوية أو أعلى ومعظمهم أتى بمصاحبة أسرته (٤٦% للذكور و ٣٠% للإناث) ^(٣)

- باقى المحافظات ذات معدل الهجرة المنخفضة جدا تنتمي كلها إلى أقاليم الصعيد وهي تتميز بحدائثة استقبالها للمهاجرين الذين أتى معظمهم إليها منذ أقل من ٢٠ عاما وقد أتى معظمهم إما للعمل أو مصاحبة الأسرة ولم تتلق أى محافظة منهم مهاجرين بغرض الحصول على مسكن مناسب إلا في محافظة أسيوط بنسبة ١.٤% من مهاجريها سواء من الذكور أو الإناث ^(٤). ويرجع ذلك بالطبع إلى تميزها عنهم في الخدمات الصحية وبأن فيها جامعة أسيوط وعدد من المؤسسات التعليمية الأخرى التي من شأنها زيادة التحضر بهذه المحافظة . كما أنها تضم ٩٤.٩% من المنشآت الصناعية لإقليم أسيوط ويعمل بها ٩٥.١% من جملة المشتغلين بالإقليم والذين يمثلون ١.٤% من جملة المشتغلين على مستوى الجمهورية ^(٥) .

خدمة الإتصال سواء التليفونى أو البريدى غير مرتبطة بعدد السكان بصورة واضحة إلا أن معظم المحافظات تعاني من الضغط على مكاتب البريد بها .

أوضحت الدراسات ان جميع الأنشطة الاقتصادية تركزت بصفة أساسية في أقاليم القاهرة والدلتا والإسكندرية وأتت أقاليم الصعيد الثلاثة في المؤخرة . مما يؤكد ان مشكلة الفوارق الإقليمية بين محافظات

(١) ج.م.ع . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " استراتيجية التنمية العمرانية في مصر " مرجع سابق ، ص : ٣٢ .
(٢) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : مسح الملاح الديموجرافية لمحافظة مصر ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص : ١٧-٢٠ .
(٣) المرجع السابق ، ص : ١٧-٢٠ .
(٤) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " مسح الملاح الديموجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦ " ، مرجع سابق ، ص : ١٧-٢٠ .
(٥) ج . م . ع . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " استراتيجية التنمية العمرانية في مصر " مرجع سابق ، ص ٣٢

مصر ومشاكل التحضر في بعض المدن ما هي إلا مظاهر للمشكلة الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي ترجع جذورها الى سوء التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادية بين المحافظات . وتركيزها في بعض المدن وهو ما استتبعه سوء توزيع السكان بين المحافظات ، وتركزهم في بعض المدن الحضرية الكبرى . وبالتالي يجب إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية ومن ثم السكان بين أجزاء الحيز المكاني لمصر كخطوة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية معا ، وهو الهدف الذي من أجله تبنت الدولة سياسة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة ^(١)

إن للهجرة آثارا إيجابية تتمثل في تحريك سوق العمل في المدن الجاذبة وتخفيف حدة البطالة التي كان يعاني منها المهاجر في بلد الأصل ^(٢) إلى جانب تحقيق أمل البعض منهم في فرص تعليم أفضل ومستوى معيشة أعلى . إلا أن ذلك محكوم بسمات المهاجر وقدرته على التكيف مع المجتمع الحضري حيث توجد اختلافات جوهرية بين حياة الأفراد في الريف والحضر منها . العلاقات بين الأسر وبعضها في المجتمع الحضري تقوم على المصلحة في غالب الأمر في حين أنها في الريف تقوم على أساس القرابة والمصاهرة والجيرة والصدقة ثم المصلحة في تبادل الخدمات ^(٣) ، يتميز الريفيون بتوفير الكبار الذين يمارسون السلطة حتى علي غير أبنائهم وغياب التخصص في العمل وبالتواكل والقدرية والمرونة في استخدام الوقت نتيجة لطبيعة عملية الزراعة والميل إلى كثرة الإجاب خاصة تفضيل إجاب الذكور عن إجاب الإناث وهو ما يفسر سرعة الزيادة السكانية في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية ^(٤) التي يتميز أفرادها بتعدد نمط علاقاتهم الاجتماعية وتشابكها ، فمجتمع الحضر مجتمع مفتوح السلطة فيه لنوائح والقوانين والنظام وتخفي فيه سلطة الكبار سواء داخل العمل أو خارجه في المجتمع الكبير ويظهر التخصص في العمل ^(٥).

تميز الريف في فترات سابقة بالتخلف الثقافي والصحي ^(٦) علي عكس المدينة التي استأثرت علي معظم الخدمات الثقافية والصحية مما أتاح فرصة التقدم الاجتماعي لأهل المدينة ^(٧).

يسود نمط انعائلة الممتدة علي الحياة الأسرية بالريف حيث يشترك كل أفراد الأسرة في عملية الزراعة والسلطة فيها للأب أو الأبناء الذكور ^(٨) . بينما يتغير الأمر في المناطق الحضرية لتصبح الأسرة النووية هي النمط السائد وتتناقص سلطة الأب والأبناء الذكور ، وتصبح كل أسرة مجتمعا مستقلا وتتفكك الروابط الاجتماعية بين الأسر ودخل الأسرة ، ويتزايد دور المرأة نتيجة خروجها للعمل، وتخفي السلطة المباشرة والرقابة علي الأبناء لتفتح باب المشاكل الاجتماعية ^(٩) . كما سيظهر فيما بعد .

(١) المرجع السابق ص : ٣٣ : ٣٥ .

(٢) علي عبد الرازق جني : مرجع سابق ، ص : ٢٢٥ .

(٣) سنية تميم الدين الصنعلي : "ملاح التغير الاجتماعي القيمي في الأسرة المصرية - دراسة ميدانية مقارنة علي عينة من سكان الريف والحضر" في (مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد السادس ، ١٩٨٨ ، جامعة الأزهر) ، ص : ٣٩-٤٠ .

(٤) عبد الفتاح جلال وآخرون : التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص : ١١٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص : ١٤٢-١٤٣ .

(٦) المرجع السابق ، ص : ١١٩-١٢١ .

(٧) المرجع السابق ، ص : ١٤٧-١٤٩ .

(٨) Gold Hardy, Op.Cit, pp. 154-155.

(٩) عبد الفتاح جلال وآخرون : التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص : ١٤٣-١٤٧ .

تتسبب هذه الاختلافات بين الريف والحضر في بعض الآثار الاجتماعية لعملية الهجرة الداخلية من أهمها عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين مع البلاد المستقبلية لهم نظرا لاختلاف ثقافتها عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية في الريف^(١). فهم يجلبون معهم عدم تكاملهم الاجتماعي والاقتصادي وهذه الهجرة نيس لها صلة بالتوسع في الفرص والاقتصاديات الحضرية^(٢). لذلك يجد المهاجر نفسه في مواجهة العديد من المشاكل مع المجتمع المحيط به ويعاني من الاحساس بالغربة .

ولكي يستطيع مواجهة هذا الإحساس ينجا إلى وسائل مختلفة تساعد على التكيف داخل الإطار الحضري الجديد منها الجمعيات الخيرية التي تمنحه التدعيم الروحي والتأمين ضد مظاهر عدم الأمن في الحياة الحضرية وأهمها العزلة والفقر والمرض والموت - وهي تلعب دورا طفيفا في توحيد المهاجرين مع الجماعة - إلى جانب النقابات العمالية والاتحادات المهنية والتنظيمات الخيرية والجماعات السياسية وكلها تنظيمات رسمية تعين على التكيف الاجتماعي للمهاجر داخل المدينة ، إلا أنها لم تتطور بالدرجة الكافية للإندماج داخل الإطار الحضري الجديد ، ولكن المؤسسات غير الرسمية لها دور أكبر ومنها المقهي الذي يديره أحد المهاجرين ويعد مكانا يصرف فيه الذكور شئونهم الاجتماعية والمهنية ، ويعد مسرعا لتقوية الروابط الاجتماعية عن طريق المساعدات المتبادلة والاتصال بالقرية الأم بمعرفة أخبارها من الرواد ... إلخ ، وتلعب جماعة الجوار المباشرة دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية للمهاجر بعد الأسرة إلا أن علاقات الجوار في المدينة أكثر خصوصية من علاقات الجوار في القرية التي تتسم بشمول أكثر في المناسبات الاجتماعية السعيدة والحزينة حيث تصل إلى علاقة الجوار في القرية ككل إلا أنها في المدينة تعد من الأمور الخاصة ، بالذات بالنسبة لمشاركة النساء التي لا تتعدى علاقة الجوار المباشر فقط^(٣) .

إن هذه المشاركة ذات نفع كبير بالنسبة للمهاجر بمفرده والذي يعاني من الوحدة والعزلة أما المهاجر الذي يصحب أسرته معه فإنه يعاني من تغيرات كثيرة في علاقاته الأسرية والاجتماعية وتسبب له نوعاً من المشاكل مثل^(٤).

- تخلي الناس عن أسلوب حياتهم القديم سواء في الالتزامات الأسرية أو العمل بعيدا عن أفرادها أو تكوين علاقات جديدة خارج الأسرة .

- تناقص رقابة الأسرة على أفرادها نتيجة تبنى أدوار جديدة داخل الأسرة ، أو العمل بعيدا عن أفرادها ، أو تكوين علاقات جديدة خارج الأسرة .

- قد تنهار العلاقات التقليدية مثل طريقة اختيار شريك الحياة والعلاقات الزوجية ذاتها التي قد يتحول عنها إلى علاقات غير زوجية ينتج عنها العديد من المشاكل الاجتماعية .

^(١) علي عبد الرازق جلبي : مرجع سابق ، ص : ٢٢٦ .

^(٢) ماجدة السيد حافظ : مرجع سابق ، ص : ١٤ .

^(٣) محمد الجوهري وعلياء تنكري : مرجع سابق ، ص : ٥٢٦-٥٢٨ .

^(٤) المرجع السابق ، ص : ٤٤٢-٤٤٥ .

- يتغير دور المرأة أيضا حيث تتاح لها حرية الملكية وتتوفر لها الحقوق القانونية وبالتالي تتغير مكانتها الأسرية . إلى جانب أن طبيعة الحياة الحضرية قد لا تناسب عمل المرأة وانصغار في بعض الأحيان فيشكلون عبئا اقتصاديا على عائل الأسرة .

- قد تتغير التزامات الضيافة لدى الأسرة في الحضر عما كانت عليه في الريف ، حيث نجد بعض الأسر تقوم بواجب الضيافة (والاستضافة) كاملا بلا حدود للوافد الجديد من الريف كما كانت تفعل قبل النزوح للحضر ، وقد تتقبل منه العون المادي في أعباء الحياة نتيجة ضعف امكانياتها ، وبالتالي يصبح هذا الوافد الجديد مصدر دعم اقتصادي لها وهذا الدعم قد يشجع بعض الأسر على استضافة الغرباء الذين قد يأتلفون معها ويشاركونها حياتها ومصيرها وقد يدخلون معها في صراعات نتيجة اختلاف العادات والبيئة إلخ .

تؤكد بعض الشواهد أن الطفل هو أكثر أفراد الأسرة تأثرا بالانتقال من الريف للحضر ، حيث لا ينعم بطفولة سعيدة و علاقات أسرية وثيقة في البيئة الجديدة ، يبدو أن ذلك راجع إلى صعوبة الحياة الاقتصادية التي تفرض غياب أحد الأبوين أو كلاهما للوفاء باحتياجات الأسرة فيختفي أو يضعف الإشراف والرقابة على سلوك الطفل كما تؤدي هذه الصعوبة أيضا إلى خروج الطفل إلى سوق العمل في سن مبكرة وفي أعمال متدنية .

إن المشاكل السابقة يمكن تلخيصها في :

- ضعف العلاقات الأسرية .
- سوء أحوال المرأة
- عمل الأطفال .

ولكل من هذه المشاكل تأثيراته السلبية على تعليم وشخصية الأبناء وهو ما يتضح مما يلي :

١- ضعف العلاقات الأسرية :

وتنشأ من الضغوط المتزايدة على أفراد الأسرة وبالذات عائلها أثناء عملية التكيف مع البيئة الجديدة حيث يعاني من اضطرابات نفسية تجعله شديد التوتر . ويرجع ذلك إلى اعتماد المدينة على نظام الأسر النووية كبديل للأسر المركبة في الريف ، فإن كل فرد من الأسرة ينال قدراً من الحرية نتيجة الاستقلال والتخصص الاقتصادي للأفراد بدرجة أو بأخرى وتعدد مسئولياتهم فتقل سلطة الأب على الأم والأبناء بدرجة ملحوظة ويقضى الأطفال معظم أوقاتهم خارج المنزل في الشارع دون رقيب ، كما أن المدينة تتميز بضعف الضبط الاجتماعي . نتيجة لهذا التوتر وتلك الحريات غير المنظمة نجد مشكلات هامة يعاني منها القطاع الحضري وهي انحراف الأحداث والنساء وارتفاع نسبة الطلاق^(١). حيث إن غياب السلطة المباشرة على الفرد في المدينة نتيجة لضخامتها ساعد على تحلل الأفراد دينيا وغلبة النظرة المادية للحياة لديهم . وجعل إقامة الشعائر الدينية مسألة شخصية محضة لا يحاسبه عليها أحد وإنما ترتبط بتقديره شخصيا لنفسه ولقيمه وإلى نظراته وتمسكه بالدين^(٢).

(١) المزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
تماضر حسون وحسين الرفاعي : " المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها " (الرياضى المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٨٧) ص : ٢٤٦ - ٢٤٧ .

عبد المنعم شوقي : مرجع سابق ، ص : ٨٦ - ٨٧ .

(٢) عبد الفتاح جلال : وآخرون : مرجع سابق ، ص : ١٤٦ .

إن الاضطراب الأسري وعمل الأب والأم وأيضا الأبناء معظم الوقت يعطي الأبناء نوعا من الحرمان الذي يؤثر على تكوين شخصياتهم في المستقبل ويسبب لهم القلق والتوتر النفسي مما ينعكس سلبا على مستواهم التعليمي وإمكانية استمرارهم في التعليم^(١). فلقد ثبت بالدراسة أن الخلافات الأسرية ذات دور فعال في تأخر الطفل الدراسي وأيضا في جميع جوانب شخصيته^(٢).

إن التفكك الأسري في المجتمعات الحضرية خاصة في الأحياء الفقيرة يؤدي إلى بحث الأبناء عن مصدر للسلطة فيجدونه في شدة الأصدقاء الذين يسيطرون على سنوكهم^(٣). فجماعة الرفاق هي الجماعة التي تتكون من الطفل أو المراهق ورفاقه الذين في مثل سنه للهو أو اللعب بوجه عام وهي ذات تأثير كبير على شخصيته وهي تسهم في عملية التطبيع الاجتماعي للطفل وأيضا في اتجاهه نحو الانحراف بشتى صورده وهو ما يؤثر بالطبع على انتظام التلميذ في الدراسة أو تسريه منها وهي ذات تأثير كبير في تحديد اختيارات التلميذ التعليمية سواء ما قبل التعليم الجامعي أو أثناءه^(٤).

إن اضطراب العلاقات الأسرية ليس العامل الأسري الوحيد المؤثر على تعليم الطفل فكل من المستوى الاقتصادي والتعليمي للأسرة وطبيعة عمل الأب أو الأم أو كلاهما إلخ له دور كبير في تعليم الأبناء فعمل الأب مثلاً هو عماد الأسرة والمسئول غالبا عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأسرة والذي تحدد مهنة الأب وماله من عائد ومكانة اجتماعية ، ولذلك فإن مهنة الأب لها أكبر الأثر في تشكيل جزء كبير من البيئة التعليمية للتلميذ من حيث إمكانية توفير المواد أو المساعدات التعليمية المختلفة للتلميذ في مراحل التعليم الأولى . كما أن لها دخل كبير في تحقيق الدافع نحو التعليم ونحو أنواع معينة من التعليم دون غيرها لدى التلاميذ ، وذلك بما يتفق مع طبقاتهم الاجتماعية التي تحدد مهنة الأب ، وعلى ذلك فالأبناء المنتمون لطبقات فقيرة يعانون من التأخر الدراسي إما لانخفاض دافعية الأب نحو التقدم في التعليم ، أو لانشغالهم بالعمل طوال الوقت وضعف الإشراف على الأبناء أو لعمل الأبناء لمساعدة الأسرة في تكاليف المعيشة^(٥).

وبالنظر إلى الهجرة من الريف إلى المدينة نجد أن روافدها من الشباب الذي أتى للمدينة ليتم تعليمه واستقر بها ، أو من الأفراد المجندين أو ممن يعانون البطالة في قراهم وتعلموا مهنا واستقروا بالمدينة للعمل في مشروعات الإفتتاح الإستهلاكي في المدن نظراً لحاجتها المتزايدة للعمالة غير المتعلمة لتعمل في المهن الرثة . وهؤلاء الوافدون يتسمون بمستوى تعليمي منخفض ، حيث أن الأمية بين المهاجرين وصلت إلى ٤٦,٤٤ % من جملتهم في تعداد ١٩٧٦ وهي تختلف بين الذكور عنها بين الإناث فهي بين الذكور ٢٩,١٥ % وبين الإناث ٦٣,٨٢ % ويعزى ذلك الفرق إلى أن معظم النساء المهاجرات يهاجرن لانهن معالات (٦٥,٧ %) أي بصحبة الزوج أو الأسرة ، كما أن المهاجرين من مستويات

(١) احمد سيد خليل : مرجع سابق ، ص : ٩١-٩٢.

(٢) الحسيني منصور منصور علوان : التأخر الدراسي وعلاقته ببعض المتغيرات البيئية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية " (رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٤) ص : ٣٢.

(٣) عبد المنعم شوقي : مرجع سابق ، ص : ١٠٢.

(٤) احمد سيد خليل مرجع سابق ، ص : ٩٧.

(٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

الحسيني منصور منصور علوان : مرجع سابق ، ص : ٢٤-٢٧ .

احمد السيد الشناوي : مرجع سابق ، ص : ٢٣٢ .

تعليمية أقل من الابتدائية بلغوا (٦٨.٠٦%) من جملة المهاجرين . وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن المهاجرين فشلوا اجتماعيا أو اقتصاديا في مكانهم الأصلي وليس لأنهم تفقوا فرصا أفضل في بلاد المهجر^(١). أما في مسح ١٩٩٦ تشير النسب إلى ارتفاع نسبة الأميين المهاجرين إلى كل المحافظات عن غيرهم ، وإلى ذلك مباشرة الحاصلون على شهادة ثانوية فأعلى ، ثم الحاصلون على ابتدائية أو إعدادية ، ثم من ذهبوا إلى المدرسة ولم يحصلوا على أي شهادات . فيما عدا محافظة المنوفية التي يزيد الحاصلون فيها على شهادة ثانوية قليلا عن الأميين من المهاجرين إليها^(٢). وهذا الوضع يؤثر في مدى تكيف المهاجرين مع الحياة الحضرية ، إذ أنه كلما زاد التعليم كلما كانت فرص التكيف أعلى^(٣). كما أن انخفاض المستوى التعليمي يسهم مع غيره من العوامل كالظروف الصحية أو الأسرية في انخفاض إنتاجية العاملين^(٤). وأيضا يرتبط المستوى التعليمي للآب بمستوى تحصيل الأبناء دراسيا ارتباطا قويا^(٥).

يؤدي أيضا انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء المهاجرين إلى سكنهم في أطراف المدينة^(٦) في تجمعات كبيرة ذات تأثير قوى على اتجاهات الأبناء التعليمية ، فيلاحظ عليهم ارتفاع نسبة الأمية والتسرب وعدم الاهتمام بتعليم الأبناء أو استمرارهم فيه .

٢- سوء أحوال المرأة :

إن المهاجر نظرا لتدني أحواله التعليمية والاقتصادية فإنه يواجه عند قدومه للمدينة الكثير من المشكلات الاقتصادية، يضطر معها للعمل في أية حرفة، حتى لو كانت مؤقتة، مما يسبب له القلق والتوتر ، فينتج عن هذا القلق وعدم الاستقرار في العمل، أن يلجأ إلى تشغيل الزوجة والأبناء ، وبالتالي تزيد قوة عرض العمل فتتخفض الأجور، وتزداد حالة عدم الاستقرار في العمل. فينزل مزيد من النساء والأطفال للعمل وهكذا في حلقة مفرغة^(٧).

إن عمل المرأة في حد ذاته ليس شرا، ولكن المشكلة تنشأ من أن هذه المرأة العاملة تكون - أساسا - ذات مستوى تعليمي منخفض ، وبالتالي تعمل في مهن هامشية متدنية، تستهلك معظم وقتها دون تحقيق عائد مجز . وأيضا لأنها تفقد سبل رعاية أبنائها بالأسلوب السليم سواء في غيابها في العمل، أو بعد رجوعها منه . من هنا يبدأ التأثير السلبي لعمل المرأة على تنشئة الأطفال. حيث تختفي الرقابة عليهم تقريبا، ويتجهون إلى سلوكيات سلبية اجتماعيا، كما يتدهور مستواهم التعليمي نتيجة قصور رعاية الأم لهم في هذه الناحية . ومن هنا ظهرت ظاهرة الأطفال المشردين والجانحين، وازدادت الجريمة في المدينة عنها في الريف كرد فعل لارتفاع نسب الطلاق الناتج عن التفكك الأسري ، الذي أفرزه ضعف تكيف

^١ Taha Ibrahim Kodair , Op. Cit., P.P 42-43

^٢ ج.م.ع، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: "مسح الملامح الديموجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦" مرجع سابق ، ص: ١٨ .

^٣ ميشيل فؤاد جورجي : مرجع سابق ، ص : ١٨٢ .

^٤ Galal, Abed El- Fatah, Op.Cit, p.142.

^٥ الحسيني منصور : مرجع سابق ، ص : ٣٠ .

^٦ ستناقش آثار التجمعات السكانية للمهاجرين على المدينة في موضع لاحق من هذا الفصل .

^٧ عبد المنعم شوقي : مرجع سابق ، ص: ٨٠ .

المهاجر إلى المدينة^(١). بالإضافة إلى أن ثقافة وتعليم الأم يلعبان دورا كبيرا في تكوين شخصية الطفل وتقدمه أو تأخره دراسيا^(٢).

كما أن من مظاهر سوء أحوال المرأة بين المهاجرين. ما نراه من زواج مبكر للفتيات للتخلص من عبء تربيتهن وتعليمهن، ولتوفير هذا الجهد الذي يبذل في رعايتهن لرعاية الأخوة الذكور. ومن هنا يظهر رافد جديد للتسرب من التعليم، وتدهور كفاءته حيث تنقطع الفتاة عن التعليم بمجرد الزواج^(٣). ومن هذا الزواج تتجدد مشاكل الأم ذات المستوى التعليمي المنخفض. والتي غالبا ما تضطر إلى العمل في الحرف المختلفة بعد الزواج للمساعدة في مواجهة أعباء المعيشة.

٣- عمالة الأطفال :

الطفولة هي عماد المستقبل، فأطفال اليوم هم رجال الغد ونساؤه، وهم أساس التنمية، وركيزة التقدم في مجتمع الغد^(٤). لذلك تكتسب قضية عمالة الأطفال أهمية، ليس من كونها خرقا للقوانين فقط، بل من تأثيرها على قضية التعليم، فهؤلاء الأطفال العاملون هم من انتمسرين من التعليم^(٥)، أو ممن لم يدخلوا المدرسة أصلا. أو من الذين جمعوا بين العمل والتعليم^(٦).

نص القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ علي أن الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال هو اثنا عشر عاما كاملة، برغم أن قانون التعليم الأساسي يمد فترة الإلزام الإجباري إلى خمسة عشر عاما، وهو ما يوجد تناقضا بين قانون التعليم وقانون العمل^(٧).

من الصعب الوقوف على حجم ظاهرة عمالة الأطفال في مصر، فالإحصاءات المتاحة لا تعبر بصدق عن حجم عمالة الأطفال بشكل كامل نتيجة التهرب لعدم مشروعية عمالة الأطفال، ووجود العمالة الموسمية^(٨).

بلغ عدد الأطفال العاملين أقل من ١٤ سنة علي مستوى الجمهورية ١٤٧٢٦٠٠ طفل يمثلون ٨,٢ % من مجموع الأطفال بين ٦-١٤ سنة^(٩). عام ١٩٨٥، بعد أن كان حوالي ٧٧٥٨٠٠ طفل عام ١٩٨٣، ووصل الي ١١٠٤٣٠٠ عام ١٩٨٤، معظمهم في الريف ومن الذكور^(٩) وقدر في عام ٩٢/٩١ بنسبة ٤,٥% من إجمالي عدد الأطفال في سن ٦-١٤ سنة، وكان من المستهدف أن تصل في الخطط الخمسية المتتالية إلى ٤% عام ١٩٩٧، و ٣,٥ % عام ٢٠٠٢، و ٣% عام ٢٠٠٧^(١٠).

عبد الفتاح جلال وآخرون : مرجع سابق، ص : ١٤٤-١٤٥.

الحسيني منصور منصور عنوان : مرجع سابق، ص : ٢٩-٣٢.

احمد سيد خليل : مرجع سابق، ص : ٩٢.

نادرة وهدان ونائلة غنيم : " عمالة الأطفال وانعكاساتها علي الأسرة المصرية " (معهد التخطيط القومي . مذكرة خارجية رقم ١٥٨٩، مايو ١٩٩٦)، ص :

عادل عازر وآخرون : " ظاهرة عمالة الأطفال " (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونيو ١٩٩١). ص : ١.

عزة كريم وآخرون : " الطفل في المناطق العشوائية "، مرجع سابق، ص : ١٩٦-١٩٧.

نادرة وهدان ونائلة غنيم : مرجع سابق، ص : ١٢-١٣.

المرجع السابق، ص : ٧.

^(١) ILO year Book of Labour Statistics. Geneva, 1986, p.16.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونيسيف): ندوة عمالة الطفل في مصر " (يونيو ١٩٨٦)، ص : ٧

وزارة الإسكان وتنظيم الأسرة . المجلس القومي للسكان : الاستراتيجية السكانية (١٩٩٢ - ٢٠٠٢)، فصل استراتيجية العمل والعمالة " (سبتمبر

١٩٩١) ص : ٨.

وبما أن القاهرة أعلى المحافظات في عدد السكان دائما ، ويعاني الكثير من مناطقها من الفقر وسوء الأحوال المعيشة . فإنه من البديهي أن يتركز بها عدد لا بأس به من هؤلاء الأطفال العاملين ، ويؤكد ذلك أن بالقاهرة ١٠٤ آلاف طفل خارج التعليم قبل الجامعي في عام ١٩٩٠ . أي بنسبة ٣,٧٤% من جملة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم علي مستوى الجمهورية، والبالغ عددهم ٢٧٨١ ألف طفل، وشكلوا ٤٩,٧٦% من جملتهم علي مستوى المحافظات الحضرية وهم ٢٠٩ آلاف طفل^(١). وفي عام ١٩٩٤ بلغ عددهم في القاهرة ١٠٤,٣ ألف طفل من ٢٣٦١,٨ ألف طفل علي مستوى الجمهورية بنسبة ٤,٤٣% . وبنسبة ٥٣,٤٣% من الأطفال غير الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي في المحافظات الحضرية والبالغ عددهم ١٩٥,٢ ألف طفل^(٢).

توضح هذه الأرقام أنه رغم انخفاض حجم الظاهرة علي مستوى الجمهورية ، وجملة المحافظات الحضرية إلا أنها في تزايد مستمر في محافظة القاهرة ، وبالطبع فالمكان الوحيد لهؤلاء الأطفال ، هو سوق العمل أيا كانت أسباب عدم وجودهم داخل النظام التعليمي .

اعتمدت أحدث الدراسات التي أجريت علي عمالة الأطفال^(٣) في إطارها النظري علي دراستين ، هما ظاهرة عمالة الأطفال ، وندوة عمالة الطفل في مصر وقد أشارت الدراسة التي قامت بإجراء هذه الدراسة إلي عدم وجود دراسات مصرية أخرى في هذا المجال^(٤). لذلك فإن الدراسة الحالية تعتمد علي هذه الدراسات الثلاث إلي جانب ما ورد عن عمالة الأطفال في سياق دراسات أخرى .

أظهرت نتائج إحدى هذه الدراسات أن أسباب اتجاد الطفل للعمل علي مستوى العينة

الكلية تترتب أهميتها حسب الجدول التالي^(٥) :-

جدول رقم (٦)

العوامل المؤدية لعمالة الأطفال علي مستوى العينة الكلية

العوامل	%
١- الفشل في التعليم	٤٩,٦
٢- لتعلم صناعة	٤٥,٢
٣- لمساعدة الأهل في المصروف	٣٩,٩
٤- للإتفاق علي الذات	٣٣
٥- أسباب أخرى	٦,٧

ومنه يتضح أن الفشل في التعليم هو في مقدمة الأسباب وراء عمل الأطفال ، يليه تعلم الصناعة ، وهذا منطقي كبديل للإخفاق في التعليم . ويتوافق مع هذا ما جاء علي لسان عينة أحد الأبحاث حيث يقول : " الشغل أحسن لي ما اتعلمش حتى يتعلم صناعة " ويقول آخر " أحسن من الصياغة "^(٦). ثم يظهر تأثير

(١) ج.م.ع، معهد التخطيط القومي : " مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ " ، ص : ١٢١ .

(٢) ج.م.ع، معهد التخطيط القومي : " مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠ " ، ص : ١٤٠ .

(٣) نادرة وهدان ونيلة غنيم : مرجع سابق .

(٤) مقابلة مع ا.د. نادرة وهدان بمعهد التخطيط في أكتوبر ١٩٩٧ .

(٥) عادل عازر وآخرون: " ظاهرة عمالة الأطفال " ، مرجع سابق ، ص : ٩٣ .

(٦) عزة كريم وآخرون : " الطفل في المناطق العشوائية " ، مرجع سابق ص : ١٩٧ .

العامل الاقتصادي سواء في الاتفاق على الذات أو مساعدة الأهل في المصروف، حيث إن التفرغ للتعليم يُعتبر عبئاً على هذه الأسر الواضح معاناتها من ضيق المعيشة لدرجة انزعاج أبائنا لسوق العمل منذ نعومة أظفارهم رغم ما يحف بهم من مخاطر . إلا أن هذه النتيجة الأخيرة تختلف مع نتائج الأبحاث الأحدث منها. إذ دلت على أن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي وراء اشتغال الطفل . وأن الفشل في التعليم سبب ثانوي ^(١) . إلا أن هناك دراسة أخرى توصنت إلى تقارب العاملين الاقتصادي والتعليمي من حيث الأهمية في تأثيرهما على عمالة الأطفال ^(٢).

إن دراسة عادل عازر " ظاهرة عمالة الأطفال في مصر " تختلف عن الدراسات الأخرى في كسبر حجم العينة التي وصلت ٥٦٦ طفلاً ، بينما هي ١٠ أطفال في دراسة نادرة وهذان و ٣٥ طفلاً في دراسة عزة كريم " الطفل في المناطق العشوائية " ، أما في دراسة مريم أحمد مصطفى فقد طبقت الدراسة الميدانية على أرباب الأسر ، وليس على الأطفال . فعمالة الأطفال جاءت في هذه الدراسة كظاهرة عرضية ذات ارتباط بالمناطق الهامشية ، وليست محل الاهتمام في حد ذاتها .

لذلك فإن دراسة عادل عازر هي أشمل هذه الدراسات ، وأعمقها في تناول ظاهرة عمالة الأطفال في مصر ، وتشير هذه الدراسة إلى ما سبقت الإشارة إليه من التفرقة بين الذكور والإناث في التنشئة الاجتماعية إذ تتضح الفروق بين الإناث والذكور في أسباب الانخراط في سوق العمل كما يلي ^(٣).

جدول رقم (٧)

اختلاف العوامل التي أدت إلى عمل الأطفال بين الذكور والإناث

العوامل	% للذكور	% للإناث
١- الفشل في التعليم	٥٢,٦	١٨,٩
٢- تعلم صناعة	٤٧,٨	١٨,٩
٣- مساعدة الأهل في المصروف	٤٣,٣	٦٦
٤- الاتفاق على الذات	٣٤,٥	٥٨,٥
٥- أسباب أخرى	٥,٥	١٨,٩

يحلل الباحثون انخفاض نسبة الفشل في التعليم كمسبب لعمل الإناث. بأن نسبة كبيرة منهم لم يلتحقوا بالتعليم أصلاً ^(٤).

يؤكد الجدول السابق تطابق ترتيب العوامل بالنسبة للذكور مع إجمالي العينة ، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الذكور (٥١٣) عن الإناث (٥٣) في العينة .

يختلف الترتيب بالنسبة للإناث إذ تأتي العوامل الاقتصادية في مقدمة أسباب عمل الفتيات بينما تساوت باقي العوامل ، وهو ما يؤكد أن الأسرة عندما تحتاج إلى الدعم المادي ، فإنها تلجأ إلى تشغيل الفتيات أكثر من الفتيان الذين يحرص أبائهم على استمرارهم في التعليم أطول وقت ممكن، فأسر هؤلاء الأطفال تعتمد بدرجة كبيرة على إسهامات أكثر من عضو من أعضائها في الدخل الأسري، وهي تعاني من انخفاض الدخل وتنتمي للفئات الدنيا في القوى العاملة ، كما أن الأطفال في حاجة إلى العمل لتوفير

^١ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

نادرة وهذان ونبيبة غنيم : مرجع سابق ، في : ١٠٢ .

عزة كريم وآخرون : " الطفل في المناطق العشوائية " ، مرجع سابق ، ص : ١٩٧ .

^٢ مريم أحمد مصطفى : مرجع سابق ، ص : ١٤٨ .

^٣ عادل عازر وآخرون : " ظاهرة عمالة الأطفال في مصر " مرجع سابق ، ص : ٩٤ .

^٤ المرجع السابق ، ص : ٩٥ .

المصروف لتلبية احتياجاتهم الشخصية^(١). وفي دراسة نادرة وهذان أثبتت النتائج أن " الطفل شريك العائل الأساسي سواء أكان الأب أو الأم وبمساعدة الأخوة ، أو بدون مساعدتهم . وفي حالة واحدة من العشر حالات يعتبر الطفل العائل الأساسي . إذ إن دخله للإعالة أكبر من دخل الأب العائل^(٢) . وهي حالة طفل عمره ١٢ سنة، يعيش بمفرده في أحد المناطق العشوائية بمنطقة دار السلام . والأهل بمحافظة أسيوط . تتكون أسرته من ٧ أخوة وأب وأم أميين ، والأب فلاح أجير عند أحد أغنياء القرية ، وأخوته السبعة لا يعملون . بينما يعمل هو ماسح أحذية متجول بالقاهرة . خاصة في منطقة وسط البلد . وقد بدأ العمل في سن ثمانى سنوات، وهو متسرب من المرحلة الابتدائية^(٣) . وتشير حالة هذا الطفل إلى ما تتميز به أسر هؤلاء العاملين من زيادة حجمها مقارنة بمتوسط حجم الأسر على مستوى الجمهورية . كما أن المستوى التعليمي للآباء والأمهات منخفض في معظم مفردات العينة، وهناك علاقة بين مهن الآباء وعمالة الأطفال، فالنسبة الكبرى من الآباء ، كانت عمالاً يدويين يليهم عمال الخدمات يليهم الباعة^(٤) ، وهذه السمات هي قاسم مشترك بين نتائج الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع، ولقد بلغ حجم الإعالة في ٧٠% من حالات إحدى هذه الدراسات حوالي ٧ أفراد أو أكثر^(٥).

تثبت النتائج الميدانية لإحدى الدراسات أن تسرب الأبناء لا يرجع فقط إلى قلة وعي الآباء بقيمة التعليم إذ إن ٨٠% تقريباً من عينة البحث ألحقوا أبناءهم بالتعليم ، ولكن إلى أسباب أخرى أكثر تأثيراً في تسربهم منها. كراهية المدرسة ، والعامل الاقتصادي سواء لمساعدة الأسرة، أو الإتفاق على الذات، أو لعدم القدرة على القيام بالأعباء الاقتصادية للتعليم، والفشل وعدم الرغبة في التعليم، والفجوة بين ما تقدمه المدرسة وبينة الطفل^(٦). إلى جانب انخفاض العائد من التعليم من وجهة نظر هذه الفئات الدنيا من المجتمع . فهي نتيجة نظروفها تبحث عن العائد المباشر الملموس ، ومرحلة التعليم الابتدائية لا تعد الطفل لظروف ومتطلبات البيئة التي يعيش فيها ، كما أن عائد التحاق الطفل بعمل بدلاً من التعليم الذي فشل فيه أفضل من وجهة نظر الأسرة من الاستمرار في التعليم ، كما يفضل أصحاب الأعمال تشغيل الأطفال عن تشغيل خريجي المدارس الصناعية لانخفاض أجورهم، وسرعة تعلمهم ما يطلب منهم من أعمال^(٧).

إن الطفل لا يعاني فقط من الحرمان من التعليم ومن فرصة الاستمتاع بطفولة طبيعية . فهو يعاني من مشاكل أسرية إلى جانب الحرمان من الرعاية الصحية الكاملة . سواء كان ذلك لانخفاض وعي الأسرة أو ضيق ذات اليد^(٨).

كما يعاني من ظروف سيئة داخل جو العمل يمكن إجمالها فيما يلي^(٩):

- (١) المرجع السابق ، ص : ١٠٢-١٠٤ .
- (٢) نادرة وهذان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، ص : ٨٢ .
- (٣) المرجع السابق ، ص : ٥٤-٥٦ .
- (٤) عادل عازر وآخرون : " ظاهرة عمالة الأطفال في مصر " مرجع سابق ، ص : ١١٤-١١٥ .
- (٥) نادرة وهذان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، ص : ٨٢-٨٣ .
- (٦) عادل عازر وآخرون : مرجع سابق ، ص : ٩٨-١٠٢ .
- (٧) المرجع السابق ص : ١١٦-١١٧ .
- (٨) المرجع السابق ، ص : ١٣٣ .
- (٩) المرجع السابق ، ص : ١٧٧-١٧٨ .

١- الظروف الصعبة المتصلة بالمحيط المادي للعمل من حيث مواصفات المكان، ونوعية النشاط . وأنواع التلوث مع ما يصاحب هذا من غياب أدوات . وملابس الحماية والوقاية ، وأجهزة الأمان . وأدوات الإسعاف.

٢- تعامل الطفل مع مواد شديدة الخطورة ، ومع آلات ضخمة مع افتقاده للتدريب المسبق .

٣- كثرة ساعات العمل على مدى ستة أيام أسبوعيا مع افتقاده للأجازة السنوية .

٤- التعرض للتعب، والمرض ، والإصابة .

٥- تأثير مستقبل الطفل العملي ، وضيق الفرص المتاحة أمامه .

كما أن اختلاط الطفل بالعمال الكبار في بيئة العمل قد يدفعه إلى إدمان بعض المكيفات ^(١) ، وتتأثر حياة الطفل النفسية والاجتماعية نتيجة ضيق الوقت أمامه للتفاعل مع من حوله ، إلا أن العلاقة مع الأسرة تظل قوية في معظم الأحوال رغم ما قد يحدث من صراع على الأدوار ونضج قبل العمر الزمني للطفل ^(٢).

إلى جانب تلك المشاكل السابقة تعتبر الهجرة الداخلية إحدى عوامل البطالة في الحضر ، فهؤلاء المهاجرون الباحثون عن عمل ، يضطرون غالبا إلى العمل في أعمال هامشية متدنية، ومتذبذبة الأجور لانخفاض مستواهم العلمي ، والمهني ، وقد لا يجدون عملاً يلتحقون به نقصور خطط التنمية الحضرية عن مواجهة الطلب الزائد على العمل ، وبالتالي ينضمون إلى صفوف البطالة الموجودة أصلاً . وهذا ما يتضافر مع عوامل أخرى لتفسير الارتفاع الحاد في معدلات البطالة في مدينة كبيرة كالقاهرة ^(٣). ففي ١٩٨٦ كان نصيب القاهرة من البطالة السافرة ١٥,٩٥ % من إجمالي البطالة السافرة بالجمهورية ، و ٢٨,٩٧ % من إجماليها في حضر الجمهورية رغم أن نصيبها من السكان ٦ سنوات فأكثر يعادل ١٣,١٩ % من سكان الجمهورية، و ٢٩,١٢ % من سكان الحضر في هذه السن . كما أن نسبة البطالة في حضر الجمهورية أظهر ارتفاعاً في تعداد ١٩٨٦ (٥٥,٠٥ %) عن نسبتها في ريف الجمهورية (٤٤,٩٥ %) ^(٤) ، وهو ما يؤكد أثر هذه الهجرة على المناطق الحضرية، التي أنشئت أصلاً كمناطق جذب للعمالة بما تحويه من مشروعات ، ومؤسسات اقتصادية متنوعة . إلى جانب هذه البطالة فإن كثيراً من المهاجرين يقعون أحيانا في أزمات، ومشاكل مالية مستمرة، رغم زيادة دخلهم عما كان عليه قبل الهجرة ، وذلك نتيجة لانخفاضهم في تعاطي المخدرات والمكيفات . فهم يعانون من عدم الاتزان بين النمو الاقتصادي، والنمو الاجتماعي ، فزيادة الدخل تعني النمو من الناحية الاقتصادية، وعدم القدرة على استغلال هذه الزيادة فيما ينفع أفراد الأسرة ككل ، يعني التخلف الاجتماعي في الوضع الجديد ^(٥) .

تؤثر الهجرة أيضا على الحياة الحضرية في جانب آخر ، وهو أن عدداً كبيراً من المهاجرين لا يتمتعون مثل غيرهم بميزة التعليم ، أو المهارة العلمية التي تسهل عملية التكيف، والانخراط في الحياة

(١) نادرة وهذان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، ص : ٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص : ١١٦-١١٧ .

(٣) جلال عبدالله معروض : مرجع سابق ، ص : ٢٢ .

(٤) ج.م.ع ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد السكاني العام ، ١٩٨٦ ، المجلد الثاني ، النتائج النهائية ، إجمالي الجمهورية جدول رقم (٦) ، ص ص : ٣٤،٣٨ .

(٥) عبد المعص شوقي: مرجع سابق ، ص : ٧٩ .

الحضرية . بما توفر من فرص عمل متميزة . وبالتالي يعانون من انخفاض مستوى معيشتهم . وانخفاض قدرتهم على التكيف مع الحياة الحضرية . فيتجمعون في أعداد كبيرة نوعا ما - تتزايد بمرور الوقت - في أماكن خاصة بهم بالقرب من معارفهم وأقاربهم ، يعيشون فيها بنفس نمط حياتهم الريفية . مما يتسبب في وجود جيوب ريفية داخل المدن، مثل منطقتي الشراية . واخازندارة بالقاهرة ^(١) . إلى جانب أن المهاجر - نتيجة ما يعانيه من سوء مستوا الإقتصادى سواء بالعمل الهامشي أو البطالة - فإنه ينزوى بنفسه وبأسرته في الأطراف الفقيرة للمدن . حيث يعيش في بيئة سكنية متدهورة لا تكلفه عبئا اقتصاديا جديدا فوق أعبائه . ومن ثم نجدهم متراحمين في هذه الأحياء الفقيرة ، والتي قد تسمى بالعثوانيات، أو الأحياء المتخلفة ، والتي ظهرت كرد فعل للتناقض بين زيادة السكان ، وقدره هذه المدن الإسكانية على استيعابهم وقدراتهم الاقتصادية . وهو ما يوجب التعرض لمشكلة الإسكان كأحد المشاكل التي ظهرت في المجتمع المصرى في العقدين الأخيرين لعدد من الأسباب .

مشكلة الإسكان :

إن السكن مطلب هام للإنسان بعد الغذاء والكساء ، فهو يحتاج إلى مأوى ملائم يتوفر فيه الحد الأدنى من الشروط الصحية والأمنية التي تحافظ على خصوصيته ^(٢) . وفي جميع الدول - عامة - يحدث تدهور في الظروف المعيشية ، والبيئية للأفراد أثناء التوسع ، والتحول الحضرى ، وفي الدول النامية - خاصة - يصل هذا التدهور إلى نسب أعلى مع النمو السكاني المتسارع . والتوسع الحضرى غير المخطط، فيمتد الحضر بطريقة عشوائية ، ليزحف على الأراضي المجاورة ، ويتكدس الأفراد في حيز غير معد أساسا لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة باستمرار . والنتيجة هي مزيد من النمو المشهود ، غير المتوازن في جميع القطاعات، ولا سيما في قطاع الإسكان ، حيث تدهور حالة المساكن القائمة مع تزايد عدد الأفراد الذين يشغلونها ، ويعاني المجتمع المصرى ، خاصة الذين يعيشون في المدن الكبرى - ولفترة غير قصيرة - من عجز شديد في المساكن لمقابلة النمو السكاني مع تدهور مستويات الإسكان القائم ، وعدم توافقه مع البيئة المحيطة به " ^(٣) .

إن دراسة مشكلة الإسكان يجب أن تتم في إطار مناقشة العديد من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبشرية ^(٤) .

فهى نتاج لزيادة السكانية، وضعف الاستثمارات المطلوبة لمواجهة هذه الزيادة ، والفقر، وانخفاض الوعي بسبل استخدام مكونات البيئة على المستوى القومى. وقصور نظرة السكان وبالسذات المهاجرون من الريف إلى المدينة حيث يصرون على التواجد في المدينة رغم ما بها من تراحم ومشاكل . وتعود جذور هذه المشكلة في مصر إلى وقت نشوب الحرب العالمية الثانية. إلا أن المهم في هذه الدراسة هو الوضع بعد الثورة. لأنه سبب للوضع الحالي حيث أصدرت الحكومات المتعاقبة بعد الثورة عددا من

(١) لمزيد حول تريف المدينة يمكن الرجوع إلى :

- جلال عبدالله معوض : مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣ .
- عبد الفتاح جلال وآخرون : مرجع سابق ، ص : ١٤٧ .
- السيد الحسيني : " الإسكان وتنمية الحضرية " ، مرجع سابق ، ص ٣٠-٣١ .
- ميشيل فواد جورجى : مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٢) Wikan, Unni, Op. Cit., p. 123.

(٣) عزة عبد العزيز سليمان ، ندوة سمعان شنودة : " التوسع الحضرى ومشكلة الإسكان في مصر ، مع الاشارة لمحافظة القاهرة " في " ندوة التوسع الحضرى " (معهد التخطيط القومى بالقاهرة ، ١٩٨٩) ص : ٢٩٧ .

(٤) Wikan, Unni, Op. Cit., p. 123.

القوانين التي تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر. لحماية الأخير كما صدر القانون ٦٨ العام ١٩٦١ لتخفيض القيمة الإيجارية، وتخفيض الضرائب العقارية، وتحديد القيمة الإيجارية ، وظل ساريا حتى صدر قانون جديد للإسكان في ١٩٧٧.

بعد قوانين التأمين تأثر سوق الإنشاء كثيرا ، لأن قدرات القطاع العام لم تستطع الوفاء بمفردهما بما تحتاجه البلاد من وحدات سكنية، فبدأ تخفيف القيود على القطاع الخاص . ليقيم إسهاماته في هذا المجال وظل النمط السائد للمساكن هو الإيجار، وظهر نمط التملك في أواخر السبعينيات، ثم انتشر واستشرى وتمكن في أواخر السبعينيات وحتى الآن . نتيجة لتزايد الهجرة الخارجية في السبعينيات وما صاحبها من نقص العمالة في قطاع البناء والتشييد بالحضر ، وازدياد دخول المهاجرين بالخارج وكذا ارتفاع أجور العمال المتبقين بالداخل زادت الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن ، للعمل في قطاع الإسكان بعد تزايد الطلب عليه ، فزاد الطلب الكلي على السكن بالمدن . فبدأت ظاهرة الإسكان العشوائي، وإسكان العشش ، فحدث ارتفاع كبير ومنحوظ في أسعار الأراضي وعائد الاستثمارات العقارية في الثمانينيات مقابل غيرها من الاستثمارات، فظهر الإسكان المتميز الذي يفوق إمكانات الطبقة محدودة الدخل ، فظهرت وازدادت ظاهرة خلو الرجل ، التي تعوض المالك عن نقص الاستثمار في الإسكان عن نظيره في غيره ليصبح الإسكان أكثر فائدة ، كما ظهرت في هذه الفترة ظاهرة تخزين الأغنياء لعدد من الشقق الخالية لحين ارتفاع ثمنها استفادة من آثار هذه الأزمة التي عانى منها السواد الأعظم من الشعب، والذي لا يستطيع الحصول على السكن المناسب لإمكاناته، والذي كان يحصل عليه في الخمسينيات والستينيات من خلال مشاريع الإسكان الشعبي بالإيجار المدعم ، وفي مناطق متطرفة من المدن ، وبعيدة نسبيا عن العمران . إلا أن الدولة قد تخلت في أواخر السبعينيات عن سياسة إنشاء المساكن الشعبية بهدف التاجير ، وتحولت كلية إلى نمط التملك^(١). لقد ظنت مشكلة الإسكان محتملة بصورة ، أو بأخرى حتى عام ١٩٧٤^(٢). ثم تفجرت المشكلة نتيجة لعدد من الأسباب منها :^(٣)

١- الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي.

٢- زيادة النمو الحضري .

٣- غياب البعد المكاني في الخطط القومية .

٤- غياب الخطط القومية المتكاملة في السبعينيات ، وتقلص دور القطاع العام .

لذلك أولت الدولة قطاع الإسكان عناية خاصة منذ بداية الثمانينيات من خلال استثمارات الخطط الخمسية المتتالية إذ بلغت الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى ٦٢٨٩ مليون جنيه ، وفي الخطة الخمسية الثانية ١٣٣٩٥ مليون جنيه. أي ما يزيد عن الضعف ، وفي الخطة الخمسية الثالثة بلغت الاستثمارات ٢٠٥٤٧ مليون جنيه، وهو أكثر مما استثمر خلال العشر سنوات السابقة ، ولقد احتل الاستثمار في قطاع الإسكان الترتيب الثالث في ترتيب القطاعات الاستثمارية بعد الصناعة والتعدين (١٩,٨%)، والنقل والمواصلات والتخزين (١٦,٩%) إذ بلغت أهميته النسبية ١٠,٨% من جملة استثمارات القطاعين العام والخاص . أسهمت فيها الحكومة ، وقطاع الأعمال العام بنسبة ٦,٩٦% ، والقطاع الخاص والتعاوني

(١) مدوح الوحي : مرجع سابق ، ص : ٣٢-٣٤

وسعيد علي خطاب : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) ميلاد هنا : "أريد مسكنا مشكلة لها حل" (القاهرة ، مكتبة . روزا لبوسف ١٩٧٨) ، ص : ٣١ .

(٣) عزة عبد العزيز سليمان ، شنودة سمعان شنودة ، مرجع سابق ص ص : ٣٠٥-٣١٢ .

بنسبة ٩٣.٤% . ولا تدخل الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة وتنفذها شركات القطاع الخاص فى إسهامات الحكومة . وقطاع الأعمال فى هذا المجال^(١) . وبالطبع لا تدخل إسهامات الأفراد الشخصية فى حساب إسهامات القطاع الخاص . إن ما أنجز من وحدات خلال الفترة ٨٢/٨٣-٩٧/٩٨ بلغ ٢٥١٣ ألف وحدة سكنية منها ٦١.٨% إسكان اقتصادي . و ٢٢.٨% متوسط ، و ٨.٦% فاخر ، وذلك بالحضر و ٦.٨% إسكان اقتصادي بمناطق الإصلاح بالريف . وهو كل ما يخص الريف من وحدات سكنية ، بينما حظي الحضر بنسبة ٩٣.٢% من هذه الوحدات . قام القطاع الخاص بتنفيذ ٩٥% منها^(٢) . وهذه الأرقام لاتقابل زيادة الطلب على السكن نتيجة التزايد السكاني - بالذات فى مواقع دون أخرى - . فالخطة الرابعة توضح أن معظم هذه الاستثمارات والوحدات موجهة إلى مناطق الإصلاح ، والمدن الجديدة ، وأماكن التوسعات بالمدن القديمة^(٣) . بالتالى يظل الوضع داخل المدن كما هو . فقد أظهرت الدراسة أن أغلب الامتدادات العمرانية فى هذه الفترة جاءت عشوائية ، لا تتوفر بها المواصفات الفنية ، وتفتقر إلى الخدمات والمرافق ، مما شكل عبئا على موارد الدولة من ناحية ، واختلالا فى التوازن بين أحياء المدينة من ناحية أخرى . وأخطر مظاهر هذا النمو العشوائي فى هذه الفترة سكنى العشش والمقابر والتلاحم القروي - المديني و تدهور الأحياء السكنية القديمة و انمو المشود فى الهوامش^(٤) .

لقد حظيت مشكلة السكن العشوائي فى السنوات الأخيرة باهتمام المسئولين على كافة المستويات - خاصة - بعد ما أظهرته أحداث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ من تصدع مساكن هذه المناطق ، وما سببه من خسائر مادية وبشرية^(٥) ، فبدأ الاهتمام بالدراسات التي ركزت اهتمامها على حصر هذه المناطق ، وأسباب نشأتها ، و سبل علاجها ، ولم يبدأ الإنفاق الموجه إلى تطوير العشوائيات إلا فى شهري مايو و يونيو ١٩٩٣^(٦) .

لقد دلت الإحصاءات المعلنة على أن هذه المناطق العشوائية تتركز فى محافظة الدقهلية التي بها ١.٩ مناطق عشوائية مساحتها ٢ كم أي ١٤% من مساحة المحافظة تضم ٦٤٨ ألف نسمة ، تشكل ٦.٣٦% من جملة سكان العشوائيات فى عام ١٩٩٣ ، تليها محافظة القاهرة ، التي تضم ٧٩ منطقة عشوائية مساحتها ٢٢٨ كم بنسبة ١٣.٧% من مساحة المحافظة ، و بها ألف نسمة يشكلون ٢١.٥٢% من سكان العشوائيات على مستوى الجمهورية ، و بذلك تكون القاهرة رقم واحد فى عدد سكان العشوائيات بها ، تليها محافظة الجيزة التي بها ٣٩٨ ألف نسمة . أي ما يوازي ١٣.٧٢% من سكان عشوائيات الجمهورية يعيشون فى ٣٢ منطقة عشوائية مساحتها ٤ كم أي ما يوازي ٤.١٦% من مساحة المحافظة ، ثم الإسكندرية التي يسكن مناطقها العشوائية ١١١٣ ألف نسمة يشكلون ١٠.٩٢% من جملة سكان العشوائيات بالجمهورية يعيشون فى ٤٠ منطقة عشوائية مساحتها ١٣ كم بنسبة ٤.١٤% من مساحة المحافظة ، و بعد ذلك تتوالى باقي المحافظات التي تضم مناطق عشوائية . إلا أن التركيز السكاني بها ليس بالخطورة التي تظهر فى هذه المحافظات ، فكثافة السكان بمناطق الإسكندرية العشوائية ٨٥ ألف نسمة لكل كم ٢ ، تليها الكثافة فى القاهرة ٧٩ ألف نسمة لكل كم ٣ ، ثم محافظة أسيوط ذات الكثافة ٦٦ ألف

(١) ج.م.ع . وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ - مرجع سابق . ص ٢٠ - ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ١٦١ .

(٣) ج.م.ع . وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - مرجع السابق ، ص : ٩١ - ٩٢ .

(٤) قنحي مصيلحي " تطور العاصمة المصرية و القاهرة الكبرى " (القاهرة ، المدينة المنورة) ١٩٨٨ ، ص : ٣٧٧ .

(٥) مددوح الولي : مرجع سابق ، ص : ٢٥٤ .

(٦) المرجع السابق ، ص : ٢٦٥ .

نسمة لكل كم ٢ بالمناطق العشوائية التي لا تضم سوى ٤٠١ ألف نسمة . يعيشون في ٤٩ منطقة عشوائية مساحتها ٢ كم ٦ ويشكلون ٣.٩٣% من جملة سكان العشوائيات وبالطبع فانه مع فقر الخدمات، وانتشار الأمية المعروف بين هؤلاء السكان، تعتبر هذه المحافظة مصدر قلق أشد من غيرها نتيجة هذا التركيز في ظل الحرمان الذي سبق الحديث عنه في الفروق بين الريف والحضر ، يلي هذه المحافظة من حيث الكثافة السكانية في العشوائيات محافظة بور سعيد (٥٩) . ثم محافظة الدقهلية والغربية (٤٣) ألف نسمة لكل كم ٢ في كل منها () . ثم أسوان (٣٦) ، ثم المنيا و البحيرة (٣٥) . ثم القليوبية (٣٤) ، ثم الجيزة (٣٢) (١) .

إن تعداد ١٩٩٦ يوضح في نتائجه الأولية تغيرا عن الأرقام السابقة في حجم العشوائيات ببعض المحافظات (٢) فتطور أعدادها هو : بالقاهرة (٦٨ بدلا من ٤٧) بالإسكندرية (٦٩ بدلا من ٤٠) بالجيزة (٣٧ بدلا من ٤٠) بالمنيا (١٣ بدلا من ٣٠) . الغربية (٥٩ بدلا من ٧٩) . قنا (٦٧ بدلا من ٨) ، الفيوم (٢٨ كما هي) . كفر الشيخ (٥٨ بدلا من ٤٦) (٣) . وبالطبع فقد أجرى العديد من التطوير لهذه المناطق خلال الفترة السابقة . حيث وفرت الدولة الاستثمارات اللازمة ، والتي بلغت منذ مايو عام ١٩٩٢ نحو ١,٨ مليار جنيه يخص نشاط الطرق ٣٨٨,٦ مليون جنيه . ونحو ٣٤٦,٦ مليون جنيه لنشاط الكهرباء ، ونحو ٤٩٥,٤ مليون جنيه لنشاط الصرف الصحي ونحو مبلغ ٤٥٢,٤ مليون جنيه للنشاط مياه الشرب ونحو ١٠٥,٨ مليون جنيه لنشاط التخطيط ، والنظافة العامة . وقد بلغ عدد المستفيدين منذ بدء تطوير المرافق المختلفة بالمناطق العشوائية ٤,٣ مليون نسمة ، كما بلغ عدد المناطق العشوائية المتوقع الانتهاء منها في نشاط الطرق ٢٢٠ منطقة ، وفي نشاط الكهرباء ٣٣١ منطقة ، وفي نشاط الصرف الصحي ٣٦٧ منطقة ، وفي نشاط مياه الشرب ٣٣٠ منطقة . ومع نهاية عام ١٩٩٨/٩٧ فانه من المتوقع أن تنتهي مشكلة البنية الأساسية بالمناطق العشوائية ، ويتم تطويرها ، وتنميتها، وتحويلها إلى مناطق حضرية في كل من محافظات المنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، وأسوان (٤) . وتشير نتائج التعداد الأخير إلى خطورة معدلات نمو السكان بها : فهي ٧.٧ % سنويا في شياخة منية السيرج في قسم الساحل و ٤% في شياخة البساتين الغربية في قسم البساتين وكلاهما يقع في القاهرة ، بينما يبلغ هذا المعدل في شياخة بوالينو في قسم محرم بك بالإسكندرية ١٢.٤ % ، سنويا وبلغ في شياخة الدخيلة بقسم الدخيلة في الإسكندرية ٣,٥ % سنويا (٥) . وهي معدلات لا تقارن في ارتفاعها بمعدل النمو السنوي على مستوى الجمهورية سواء في الريف (٢,٢٦%) أو الحضر (١,٨٥%) في المتوسط (٦) . ولذلك تعتبر هذه المناطق قنابل موقوتة، لا تعاني فقط من التحضر السريع ومشاكله، ولكنها تهدد كيان المجتمع كله بالمخاطر . حيث تربط بعض الدراسات بين هذه المناطق، وانتشار العنف والتطرف في المجتمع ، فكثير من مرتكبيهما يختبئون فيها (٧) . كما أنها تكون " مسرعا لتكثير من التفاعلات الاجتماعية ، والتناقضات التي تجد المناخ مهيأ لها ، كما تنتشر فيها الاحترافات الاجتماعية ، كالبغاء والمخدرات

١ - رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار "تمرة المعلومات للتنمية (العدد الثالث ، أغسطس ١٩٩٣) ص: ٧

٢ - يعود هذا الاختلاف إلى عاملين الأول التطور خلال الفترة ٩٣-١٩٩٧ الثاني اختلاف أسلوب التقدير بين المصدرين

٣ - ج.م.ع . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " ملخص نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ " مرجع سابق ، ص : ٧ - ٨ .

٤ - ج.م.ع . وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ : مرجع سابق ، ص : ٢٠٠ .

٥ - ج.م.ع . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " ملخص نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ " مرجع سابق ، ص : ٧ - ٨ .

٦ - المرجع السابق ، ص : ١ .

٧ - علي الصاوي : مرجع سابق ، ص : ٧٠ - ٧٧ .

، والإدمان والسرقة . وتنتشر بين قاطني هذه الأماكن البطالة ، إذ ينتظرون طويلاً للحصول علي عمل . وكذلك فهم كثيراً ما يؤدون الأعمال الهامشية ، التي لا تستغرق كل وقتهم . كما أن هذه الأعمال تتطلب منهم التردد بشكل يومي عني قلب المدينة ، التي تضم أفراداً من مستويات اجتماعية متفاوتة قياساً إلي حياة هذه المجتمعات . ويدفعهم ذلك إلي ارتكاب الجرائم: كالسطو والسرقة، ثم يلوذون بالهروب والاختفاء في هذه المجتمعات التي كثيراً ما تكون خارج حدود القانون^(١).

إن السكن العشوائي - كأحد نتائج الهجرة الداخلية من الريف للمدينة - يأخذ ملمحاً خاصاً في محافظة القاهرة ، فهو لا يتناسب مع مكانتها الحضارية والثقافية ، كما أنها تضم بين سكانها أكثر من خمس سكان العشوائيات بالجمهورية . وبالتالي سيتم التعرض في السطور القادمة لدراسة النمو السكاني لمدينة القاهرة وما صاحبه من آثار مختلفة .

النمو السكاني لمدينة القاهرة وآثاره المختلفة :

إن التعدادات السكانية المتوالية ، هي مصدر البيانات عن عدد السكان سواء بالجمهورية ، أو المحافظات ، ومنها يتضح أن عدد سكان القاهرة قد تضاعف تقريباً خلال الفترة ١٨٨٢ - ١٩٢٧ . أي في حوالي ٣٥ سنة ، بينما استغرق التضاعف التالي ٢٠ سنة من ١٩٢٧ إلي ١٩٤٧ ، والتضاعف التالي ١٩ سنة من ١٩٤٧-١٩٦٦ ، ثم بدأ معدل الزيادة في التباطؤ التدريجي بعد ذلك رغم استمراره أعلي من نظيره علي مستوى الجمهورية في معظم الفترات ، كما يتضح من الجدول التالي .

جدول رقم (٨)

تطور عدد سكان الجمهورية والقاهرة خلال سنوات التعداد المختلفة

عام التعداد	عدد سكان الجمهورية بالألف	% للزيادة عن التعداد السابق	عدد سكان القاهرة بالألف	% للزيادة عن التعداد السابق
١٨٨٢	٦٧١٢	سنة الأساس	٣٩٨,٤١	سنة الأساس
١٨٩٧	٩٦٦٩	٤,٠٥	٥٣٥,٠٣٦	٣٤,٢٩
١٩٠٧	١١١٩٠	١٥,٧٣	٦٧٨,٤٤٣	٢٦,٨
١٩١٧	١٢٧١٨	١٣,٦٦	٧٩٠,٩٣٩	١٦,٥٨
١٩٢٧	١٤١٧٨	١١,٤٨	١,٠٧٣,٦٤٧	٣٥,٧٤
١٩٣٧	١٥٩٢١	١٢,٢٩	١,٣١٢,٧٦٧	٢٢,٢٧
١٩٤٧	١٨٩٦٧	١٩,١٣	٢,٠٧٩,٥٧٥	٥٨,٤١
١٩٦٠	٢٦,٨٥	٣٧,٥٣	٣,٣٤٨,٧٧٦	٦١,٠٣
١٩٦٦	٣٠,٧٦	١٥,٣	٤,٢١٩,٨٥٣	٢٦,٠١
١٩٧٦	٣٦٦٢٦	٢١,٧٨	٥,٠٧٤,٠١٦	٢٠,٢٤
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٣١,٧٥	٦,٠٦٨,٦٩٥	١٩,٦
١٩٩٦	٥٩٣١٢,٩١٤	٢٢,٩٢	٦,٨٠٠,٩٩٢	١٢,٠٧

^(١) تادرا وهدان : "تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر" (معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٥٢٦ ، مايو ١٩٩١) ص : ١٤ .

البيانات الخاصة بسكان الجمهورية عن :

ج.م.ع ، المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٧ "مرجع سابق . ص : ١٦ .

البيانات الخاصة بالقاهرة من ١٨٨٢ إلى ١٩٧٦ عن :

ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان ١٩٧٦ - ح ١ محافظة القاهرة " . النتائج التفصيلية ص : ٢٤ .

البيان الخاص بالقاهرة عن عام ١٩٨٦ :

ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان ١٩٨٦ - " محافظة القاهرة ، المجلد الثانى . النتائج النهائية . جدول رقم (١١) .

البيان الخاص بالقاهرة والجمهورية عن عام ١٩٩٦ :

النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ مجلة اجمالى الجمهورية ، ج ١ ، جدول رقم (٢) .

من الجدول السابق يتضح ما لآثر الهجرة الداخلية من دور كبير في النمو السكاني لمدينة القاهرة. حيث يتفق اتجاه الزيادة السكانية بها مع اتجاه زيادة التحضر . وفي نفس الفترات تقريباً^(١) . فحتى عام ١٩٦٦ ظل معدل النمو السكاني بالقاهرة أعلى كثيراً . ويصل إلى أضعاف معدل نمو سكان الجمهورية . وهو ما يؤكد أن الهجرة الداخلية سمة بارزة منذ القدم في كيان مصر السكاني ، فهي من أقوى عوامل تشكيل الكثافة ، وإعادة تشكيلها ، وتراكمها فهي الجانب الدينامي ، والبعد الحركي لتوزيع السكان، فهي عامل تعرية وعملية إرساب بشري . وهي المسؤولة عن النمو المرير لمدينة القاهرة^(٢) فهذه الهجرة تفوق في أثرها على مدينة القاهرة أثر الزيادة الطبيعية ، والامتداد المكاني لمدينة القاهرة، وقد فافت في حجمها ونتائجها تجارب أغلب المدن في العالم^(٣). وقد شملت هذه الهجرة الهجرة من الريف، ومن المدن الصغيرة والتقليدية إلى العاصمة، مثلما حدث في الكثير من المدن الكبرى في الشرق الأوسط^(٤). وهو وضع نتج عن الاعتقاد بأن العمل بعيداً عن العاصمة هو نوع من العقوبة، وخاصة بالنسبة للمناطق النائية - وذلك في ظل مركزية السلطة والحكم بها - وهو ما كان يحدث أحياناً من نقل الموظفين إلى المناطق النائية كنوع من العقاب لهم ، وهو ما جعل العز بالعاصمة شرفاً وأملاً يسعى إليه المهاجرون كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً^(٥). وبذلك النمو السكاني المتزايد وصلت القاهرة إلى الترتيب الحادى والعشرين بين مدن العالم من حيث عدد السكان^(٦).

التطور الإداري لمدينة القاهرة :

لمواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان، وضرورة توفير الخدمات الأمنية، والصحية، والمرافق .. إلخ لجأت الحكومة المصرية إلى تقسيم المحافظة إلى عدة أقسام إدارية على مراحل متعددة، تظهر من خلال التعدادات السكانية المختلفة^(٧).

(١) الفصل الحالي : ص : ٥٩ .

(٢) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص : ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) عزت حجازى : " القاهرة ، دراسة في ظاهرة التحضر " (القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنسية ، ١٩٧١) ، ص : ٢٠ - ١٩ .

(٤) فينست فرانسييس كوستيللو : مرجع سابق ، ص : ١٨٢ .

(٥) أحمد عبد الرحمن : " مشكلة الهجرة الداخلية والحكم المحلي في مصر " في " الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي " (المعهد العربي لأمم المدن ١٩٨٦) ، ص : ٢١٥ .

(٦) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : ملخص نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ "مرجع سابق ، ص : ٣ .

(٧) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦ ، النتائج التفصيلية . ح ١ ، محافظة القاهرة " ، مرجع سابق ٩ ، ص : ج-د .

قبل عام ١٨٨٢ قسمت القاهرة إلى ٨ أقسام إدارية سمي كل منها شعبياً بالثمن

- من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٢٧ احتوت ١٥ قسماً إدارياً .
- من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٧ شملت ١٦ قسماً إدارياً
- عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٠ قسمت إلى ٢١ قسماً إدارياً .
- في تعداد ١٩٧٦ كان بها ٢٦ قسماً إدارياً .
- في تعداد ١٩٨٦ تم تقسيمها إلى ٣٤ قسماً إدارياً^(١).
- في تعداد ١٩٩٦ أصبح بها ٣٨ قسماً إدارياً^(٢).

ويوضح تعداد ١٩٨٦ تشوّد التوزيع السكاني بين الأقسام الإدارية المختلفة بمدينة القاهرة على النحو التالي^(٣) :

أ- ثلاثة أقسام يزيد عدد السكان بكل منها على ٤٠٠ ألف نسمة ويقلون عن ٥٠٠ ألف نسمة، وهي حلوان، والمطرية، والبساتين .

ب- خمسة أقسام يزيد عدد السكان بكل منها على ٣٠٠ ألف نسمة ويقلون عن ٤٠٠ ألف نسمة، وهي الساحل، وحدائق القبة، والزيتون، وعين شمس، والزواية الحمراء .
ويتركز في هاتين الفئتين حوالي نصف سكان القاهرة ، بينما يتوزع النصف الآخر على الستة والعشرين قسماً الباقية ، مما يشير إلى ارتفاع معدلات التزاوج بها. وما ينتج عن هذا التزاوج من مشاكل كثيرة .

ج- ثلاثة أقسام يزيد عدد السكان بكل منها على ٢٠٠ ألف نسمة ، ويقلون عن ٣٠٠ ألف نسمة وهي : بمصر الجديدة ، والشرابية ، وروض الفرج .

د- اثني عشر قسماً . يزيد السكان بكل منها على ١٠٠ ألف نسمة، ويقلون عن ٢٠٠ ألف نسمة وهي : السيدة زينب ، و الخليفة، وبولاق، والدرب الأحمر ، وشبرا، والوايلي، ومدينة نصر ، ومصر الجديدة ، والنزهة ، والسلام، ومنشأة ناصر وانمرج .

هـ - ستة أقسام . يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠ ألف نسمة ويقلون عن ١٠٠ ألف نسمة وهي : التبين ، والمعادي ، وعابدين، والجمالية، وباب الشعرية، والظاهر .

و- خمسة أقسام يقل عدد سكان كل منها عن ٥٠ ألف نسمة هي : ١٥ مايو ، والموسكي ، وقصر النيل، والأزبكية، والزمالك .

أما النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ تشير إلى تغير الوضع في هذه الأقسام ، فقد ظهرت فئة أخرى أعلى من ٥٠٠ ألف نسمة وأقل من ٧٠٠ ألف نسمة . وأظهر التوزيع السكاني للأقسام ما يلي^(٤):

أ- قسمان عدد سكان كل منها يزيد على ٥٠٠ ألف نسمة، ويقل من ٧٠٠ ألف نسمة وهما : البساتين وحلوان وبهما ١٧,٣٥ % من جملة سكان القاهرة .

(١) ج.م.ع. ، الجهاز المركزي لتتعة العامة والاحصاء : "التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٨٦ ، نتائج تلبية . تمحل الاول ، ج١، محافظة القاهرة، ص: ٤ .
(٢) ج.م.ع. ، الجهاز المركزي لتتعة العامة والاحصاء : "النتائج الأولية لتتعداد العام للسكان والاسكان وتمنتت عام ١٩٩٦ في اقسام محافظة القاهرة، مرجع سابق، ص: ٣-١ .
(٣) أحمد النكلاوى : المدينة وظاهرة التجزئة الحضرية ، القاهرة دراسة حالة " (كلية الآداب جامعة القاهرة . ١٩٩٠)، ص: ٢٦٠-٢٦١ .
(٤) ج.م.ع. ، الجهاز المركزي لتتعة العامة والاحصاء : "النتائج الأولية لتتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت تعد ١٩٩٦ في اقسام محافظة القاهرة" مرجع سابق، ص: ٧-٩ .

ب- قسمان. عدد سكان كل منهما يزيد على ٤٠٠ ألف نسمة. ويقل عن ٥٠٠ ألف نسمة

وهما : المطرية. وعين شمس . وبهما ١٤.٣ % من جملة سكان القاهرة .

ج- ستة أقسام يقل عدد سكان كل منها عن ٤٠٠ ألف نسمة، ويزيد على ٣٠٠ ألف نسمة وهي :

السلام . والساحل . ومدينة نصر أول . والزيتون وحدائق القبة، والزواوية الحمراء.

ويقطنها ٢٨,٩٢٣ % من جملة سكان القاهرة .

من ذلك يتضح أن ٦٠,٥٨ % من سكان القاهرة يعيشون في ١٠ أقسام من جملة أقسامها الثمانية والثلاثين . وهذه الأقسام فيما عدا قسم حدائق القبة. كلها تحوى ضمن نسيجها العمراني مناطق عشوائية، كما سيتضح فيما بعد .

د- ثلاثة أقسام، عدد سكان كل منها أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة ، وأقل من ٣٠٠ ألف نسمة، وهي : الشرايية، والمرج ، ومصر القديمة، ويمثل عدد سكانها معا ١٠,٥٢ % من جملة سكان القاهرة .

هـ - ستة أقسام عدد سكان كل منها يزيد على ١٠٠ ألف نسمة ، ويقل عن ٢٠٠ ألف نسمة وهي : الخليفة، وروض الفرج، ومنشأة ناصر، والسيدة زينب ، والنزهة ، ومصر الجديدة، ويمثل عدد سكانها معا ١٤,٦٢ % من جملة سكان القاهرة .

و- اثنا عشر قسما . عدد سكان كل منها يزيد على ٥٠ ألف نسمة ، ويقل عن ١٠٠ ألف نسمة ، وهي : النوايلي ، وشبرا . والدرب الأحمر ، وبولاق ، والمعادي، ومدينة نصر ثان ، و ١٥ مايو، والظاهر ، وباب الشعرية، والتبين . والجمالية، وطرة ، ويمثل سكانها ١٢,٢٨ % من جملة سكان القاهرة .

ز- ستة أقسام . عدد سكان كل منها يقل عن ٥٠ ألف نسمة، وهي : عابدين ، والأزبكية ، والموسكي، والزمالك، وقصر النيل، ومدينة بدر ، ويسكنها ٢,٠١ % من سكان القاهرة .

ولم تتوفر بيانات عن قسم الأمل منفصلاً حيث انضمت إحصاءاته ضمن قسم مصر الجديدة. من هذا التوزيع يتضح استمرار التوزيع المشوه للسكان داخل العاصمة ، وتركزها في أماكن تصنف- تبعاً للطبقة الاجتماعية- إلى مناطق الأطراف الريفية الحضرية (مثل البساتين والمطرية وحلوان) ، ومناطق الأطراف الحضرية، والحضرية المتخلفة ، ومنخفضة التحضر (مثل الساحل ، وحدائق القبة ، والزيتون وعين شمس ، والزواوية الحمراء) . مما يعني أن أكثر من نصف سكان المدينة يجنح نمط حياتهم إلى الريفية^(١).

ويتضح منه أيضاً ثبات عدد من الأقسام في فئاتها مما يشير إلى انخفاض الزيادة السكانية بسببها نسبياً عن غيرها وعددها ٢١ قسماً .

هبط ٦ أقسام من فئاتها إلى فئات أقل، ولم يتضح في البيانات الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، هل تم تغيير إداري بهذه الأقسام أم لا .

ارتفع ٦ أقسام من فئاتها إلى فئات أعلى، وأيضاً لم تتوفر بيانات عن التقسيم الإداري لها .

إلا أن الأقسام الأربعة المنشأة هي: الأمل ويضم في الإحصاءات مع قسم مصر الجديدة ومدينة بدر تقسيع على أطراف مصر الجديدة ويضم ٢٤٨ نسمة فقط لا يؤثر كثيراً في المكان النسبي لقسم مصر الجديدة الذي لم يغير مكانه في التصنيف السابق والقسم الثالث هو مدينة نصر ثان وهو نتج عن انقسام قسم

(١) أحمد النكلاوي : مرجع سابق ص ٢٦٢-٢٦٣ .

مدينة نصر إلى قسمين الأول ارتفع عن الفنة التي كان يقع بها قسم مدينة نصر سابقا (١٠٠-٢٠٠ ألف نسمة) إلى فنة ٣٠٠-٤٠٠ ألف نسمة وانخفض الثاني إلى فنة ٥٠-١٠٠ ألف نسمة . ويوجد بالقسم الأول ثلاث مناطق هامشية . هي عزبة الهجانة ، وعزبة العرب ، وعزبة نصار - وبقي القسم الرابع . وهو قسم طرد ، وينتمي إلى المنطقة الواقعة بين حلوان ، وانتبين وكلاهما ثم ينخفض من مكانه .

وبذلك يمكن استنتاج أن الانخفاض والارتفاع لم يرجعا في الأساس إلى تغيير التقسيم الإداري لأقسام وأحياء القاهرة ، ولكنه يعود بصفة أساسية إلى حركة اسكان فيما بينها . حيث إن هناك أقساما قامت بطرد عدد غير قليل من سكانها إلى مناطق أخرى نتيجة للزحام ، أو انخفاض مستوى الحياة بها . وقدرة بعض السكان على السكن بأماكن أخرى أكثر ملائمة لهم . وأن هناك أماكن بها مساحات تستوعب الزيادة من السكان لدرجة تغيير وضعها النسبي بين فئات الفرق بين كل منها ١٠٠ ألف نسمة ، وأخيرا فإن هناك عددا من الأقسام . لم تسمح مساحاتها بالتوسع ، وأيضا لم تطرد سكانها بدرجة ملموسة ، بل اقتربت من الثبات النسبي في مواضعها .

إن المهم من هذا الاستعراض لأقسام القاهرة ، هو وضع الزاوية الحمراء - منطقة الدراسة - ضمن المناطق الحضرية المتخلفة ، والأطراف الريفية الحضرية ^(١) . وأن بها منطقة عشوائية هي مدينة النور ^(٢) ، وتضم ثلاثة من أنواع السكن الفقير في المدن المصرية ^(٣) وهي :-

- ١- الإسكان من أصل ريفي وصل إليه العمران الحضري وحاصره : على امتداد ترعة الإسماعيلية بمنطقة الأميرية البند ، وجزء من الزاوية الحمراء البند .
- ٢- تجمعات المساكن الشعبية لعهد ثورة يوليو : وهي مساكن الزاوية الحمراء الشعبية القديمة .
- ٣- أحياء سكنية جديدة ذات طابع سرطاني غير مخطط : وهي تشمل معظم الوحدات السكنية الخاصة ، والتي أقيمت على أرض زراعية في الأصل ، وتم تقسيمها ، وبيعها للبناء بأسعار رخيصة وقت التقسيم .

(١) المرجع سابق ص : ٢٦٥ .

(٢) محافظة القاهرة مركز المعومات ودعم اتخاذ القرار ، أغسطس ١٩٩٥ .

(٣) ميلاد حنا : " أريد مسكنا متسكنا نحا حل " مرجع سابق ، ص : ٦١ .